

Distr.
GENERAL

E/CN.9/1994/2
1 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان

الدورة السابعة والعشرون

٢٨-٣١ آذار/مارس ١٩٩٤

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة لتنفيذ توصيات
المؤتمر العالمي للسكان، ١٩٧٤: رصد الاتجاهات
والسياسات السكانية، مع تأكيد خاص على اللاجئين

تقرير موجز عن رصد الاتجاهات والسياسات السكانية،
مع تأكيد خاص على اللاجئين

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير هو التاسع في سلسلة من الاستعراضات الموجزة الدورية التي تتناول التطورات العالمية والإقليمية في مجال السكان. وقد أعدته شعبة السكان المنبثقة عن إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات (المعروفة سابقا بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية) التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد أعد التقرير عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣٤٧ (د - ٤٥) وبتوصية صادرة في إطار خطة العمل العالمية للسكان المعتمدة في بوخارست في عام ١٩٧٤، التي أكدها المؤتمر العالمي للسكان مجددا في مدينة مكسيكو في عام ١٩٨٤.

وهذا التقرير يتناول، حسبما طلبت لجنة السكان في دورتها السادسة والعشرين، الأحجام والاتجاهات في جموع اللاجئين ويوفر أساسا وقائعا لاستقصاء الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها (الفقرات ٢٨-١). وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الفرع الثاني من التقرير موجزا للاتجاهات والسياسات الحكومية في مجالات النمو السكاني والوفيات والخصوبة والتوزيع السكاني والهجرة الدولية في جميع البلدان (الفقرات ٢٩-١٢٦). ويبحث الفصل الثالث والأخير الصلات القائمة ما بين السكان والبيئة، بالتركيز على دور السكان تجاه الأراضي والأحراج والمياه (الفقرات ١٢٧-١٣٤).

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
٥	أولا - اللاجئين ١- ٢٨
٦	ألف - افريقيا ٤- ٩
٩	باء - آسيا ١٠- ١٣
١٢	جيم - أمريكا اللاتينية ١٤- ١٧
١٣	دال - أوروبا ١٨- ٢٣
١٦	هاء - بلدان الاستيطان الدائم ٢٤- ٢٨
١٨	ثانيا - الاتجاهات والسياسات السكانية ٢٩- ١٢٦
١٨	ألف - نمو السكان ٢٩- ٤٤
٢٩	باء - معدلات الوفيات ٤٥- ٦٣
٣٦	جيم - الخصوبة ٦٤- ٨٤
٤٦	دال - التوزيع السكاني ٨٥- ١٠٧
٥٣	هاء - الهجرة الدولية ١٢٦- ١٠٨
٦٢	ثالثا - السكان والبيئة: الأرض والغابات والمياه ١٣٤- ١٢٧
<u>الجداول</u>	
٦	١ - أعداد اللاجئين حسب مناطق اللجوء، ١٩٨٥-١٩٩١
٧	٢ - بلدان أو مناطق اللجوء والمنتشأ الرئيسية للاجئين في افريقيا، في أوائل عام ١٩٩١
١٩	٣ - سكان العالم، المتغير الأوسط: ١٩٥٠-٢٠٢٥
٢٠	٤ - النمو السكاني العالمي والزيادة السنوية في السكان، اسقاطات المتغير المتوسط، ١٩٩٠-٢٠٢٥
٢٧	٥ - آراء الحكومات فيما يتعلق بمعدلات النمو السكاني، ١٩٩٣
٢٨	٦ - تقييم الحكومات عموما لمعدلات النمو السكاني: عدد البلدان والنسبة المئوية من المجموع، حسب مستوى التنمية والمناطق الرئيسية، ١٩٩٣

المحتويات (تابع)

الصفحة الفقرات

الجداول (تابع)

٧	-	التقديرات المتعلقة بطول العمر المتوقع ووفيات الرضع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة ووفيات الأمومة بالنسبة للمناطق والأقاليم الرئيسية في العالم في فترات مختلفة بين ١٩٨٥ و ١٩٩٥	٣٠
٨	-	آراء الحكومات بشأن مدى مقبولية مستوى الوفيات على حسب مستوى النمو	٣٤
٩	-	معدلات الخصوبة المقدرة والنسبة المئوية للتغيير في المناطق الرئيسية في العالم ١٩٧٥-١٩٨٠، ١٩٨٠-١٩٨٥، ١٩٨٥-١٩٩٠	٣٨
١٠	-	المعدل المتوسط لانتشار وسائل منع الحمل، حسب المناطق في عام ١٩٨٧ أو حواليه	٤٢
١١	-	آراء الحكومات في مستوى الخصوبة، ١٩٧٦-١٩٩٣	٤٣
١٢	-	نظرة الحكومات لأنماط التوزيع المكاني، حسب مستوى التنمية، ١٩٩٢	٥٠
١٣	-	المتوسط السنوي لصافي هجرة المواطنين والأجانب في ستة بلدان أوروبية: من ١٩٧٠-١٩٧٤ الى ١٩٨٥-١٩٨٩	٥٥
١٤	-	سياسات الحكومات بشأن الهجرة الى الداخل، حسب النسبة المئوية للسكان المولودين في الخارج	٥٩

الأشكال

الأول	-	اللاجئون وملتمسو اللجوء الهنود الصينيون المسجلون في مراكز مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في شرق وجنوب شرق آسيا	١١
الثاني	-	توزيع ملتمسي اللجوء في بلدان أوروبية مختارة، حسب منطقة الجنسية، ١٩٨٣-١٩٩٠	١٥
الثالث	-	توزيع حالات الموافقة الفعلية على اللجوء، حسب المنطقة المنشأ، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٢-١٩٩٠	١٧
الرابع	-	معدلات النمو: في المناطق الأكثر تقدماً والأقل تقدماً وفي أقل البلدان نمواً، ١٩٥٠-٢٠٢٥	٢٢

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
	<u>الأشكال (تابع)</u>
٢٤	الخامس - معدلات النمو: افريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية، ١٩٥٠-٢٠٢٥
٣٩	السادس - المقارنة بين تغير معدلات الخصوبة الاجمالية والعدد المتوسط السنوي للولادات، في المناطق الرئيسية، من الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ (مقدرة) الى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ (مسقطة)
٤٥	السابع - الأسباب التي يسمح بالاجهاض بناء عليها
٤٧	الثامن - النسبة المئوية لمجموع السكان الذين يعيشون في مناطق حضرية: ١٩٧٠ و ١٩٩٠ و ٢٠٢٥
٥٢	التاسع - آراء الحكومات بشأن مدى استصواب التوزيع المكاني، ١٩٩٢
٥٧	العاشر - التدفق الخارجي للعمال المهاجرين من آسيا حسب الوجهة المقصودة وسعر النفط الخام، ١٩٨٢-١٩٨٩

أولا - اللاجئين

١ - في أثناء الثمانينات من القرن العشرين، زاد عدد اللاجئين بما يربو على ٩ ملايين لاجئ. وكانت الزيادة ملحوظة بوجه خاص في أثناء النصف الثاني من العقد. ووفقا لذلك، زاد عدد اللاجئين فيما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٣ إلى أكثر من الضعف إذ ارتفع من ٨,٥ ملايين إلى نحو ١٩ مليون (ولم يؤخذ في الحسبان اللاجئين المشمولون بولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)). وهذه التقديرات مستمدة من الأرقام التي أبلغتها لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حكومات بلدان اللجوء بناء على سجلاتها وأساليبها المستعملة في التقدير. وعلى الرغم من أن تعريف الأمم المتحدة للاجئ لم يعتمد بعد من الحكومات كلها، كان نحو ثلثي بلدان العالم في أوائل عام ١٩٩٣ أطرافا في اتفاقية سنة ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين أو في بروتوكول سنة ١٩٦٧ الملحق بها. ووفقا لهذين الصكين، فإن اللاجئ هو الشخص الموجود خارج بلد جنسيته ولا يستطيع التماس الحماية منه، أو يأبى ذلك خشية تعرضه للاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو القومية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو الأخذ برأي سياسي معين.

٢ - وقد وجد معظم اللاجئين في العالم ملاذا لهم في البلدان النامية (انظر الجدول ١). وبحلول أوائل عام ١٩٩١، كانت آسيا تستضيف أكبر جمع من اللاجئين في العالم، وهو جمع تألف من ٧,٨ ملايين لاجئ مشمولين بولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومليونين ونصف مليون لاجئ فلسطيني مشمولين بولاية الأونروا. وكانت افريقيا تستضيف ٥,٤ ملايين لاجئ، مسجلة بذلك أسرع زيادة في عدد اللاجئين منذ عام ١٩٨٥. أما أمريكا اللاتينية، فكانت تستضيف ٠,٧ مليون لاجئ ومشرّد، وسجلت بذلك انخفاضا كبيرا بالمقارنة بالسنة السابقة، وهذا بفضل عملية إحلال السلم في أمريكا الوسطى، التي سمحت بعودة نحو نصف اللاجئين المشردين في هذه المنطقة إلى أوطانهم. ومن بين البلدان المتقدمة النمو، قبلت بلدان إعادة التوطين الدائم نحو ١,٣ مليون لاجئ للتوطين في أثناء الثمانينات، فيما زاد عدد اللاجئين في أوروبا فيما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩١ بنحو ٢٠٠ ٠٠٠ فبلغ نحو ٨٥٠ ٠٠٠ لاجئ. وهكذا، على الرغم من إعادة توطين أعداد كبيرة من اللاجئين في البلدان المتقدمة النمو، ظلت موارد بلدان اللجوء في العالم النامي تنوء بعبء الأعداد المتزايدة من اللاجئين.

الجدول ١ - أعداد اللاجئين حسب مناطق اللجوء، ١٩٨٥-١٩٩١

أوائل عام ١٩٩١	أوائل عام ١٩٩٠	أوائل عام ١٩٨٥	منطقة اللجوء
٥ ٤١٢ ٣٦٧	٤ ٤٤٢ ٢٦١	٢ ٩٢٩ ٤٥٠	المناطق النامية
٧ ٧٥٦ ٢٤٣	٦ ٦٤٢ ٠٦٩	٥ ٠٢٤ ٩٨١	افريقيا
٦٩٤ ٠٤٧	١٨٣ ٢٣٩	٣٣٢ ٣٥٠	آسيا
			أمريكا اللاتينية
٨٥٦ ٨٠٠	٨٢٨ ٧٨٥	٦٧٤ ٠٠٠	المناطق المتقدمة النمو أوروبا

المصدر: "رصد سكان العالم، ١٩٩٣" (World Population Monitoring, 1993) (منشور للأمم المتحدة، سيصدر عما قريب).

(أ) بما في ذلك المشردون.

٣ - وكان من أهم التطورات في أثناء النصف الثاني من الثمانينات الزيادة السريعة في عدد المتقدمين بطلبات اللجوء في البلدان المتقدمة النمو. وفي أوروبا بمفردها، زاد عدد طلبات اللجوء من ٦٧ ٠٠٠ طلب في عام ١٩٨٣ إلى ما يربو على المليون طلب في عام ١٩٩١. وبذلك واجهت البلدان الأوروبية صعوبة تدبر أمر أعداد متزايدة من ملتمسي اللجوء الذين كان البت في حالاتهم يستغرق سنوات في بعض الأحيان.

ألف - افريقيا

٤ - زاد عدد اللاجئين في افريقيا في أثناء الفترة الممتدة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩١ زيادة حادة، مرتفعاً من مليونين و ٩٠٠ ألف إلى ٥,٤ ملايين لاجئ، وهي زيادة بنسبة ٨٥ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد البلدان الافريقية المستضيفة لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ من ٧ بلدان إلى ١٤ بلداً. وجاءت هذه التطورات نتيجة ازدياد حدوث الصراعات الداخلية ونشوء القلاقل وعدم الاستقرار على الصعيد المدني، وهي حالات كانت تتفاقم أحيانا كثيرة بفعل استمرار الجفاف أو المجاعة.

٥ - واستضافت منطقة شرق افريقيا في أثناء الثمانينات أكبر حشد من اللاجئين في القارة، فقد لجأ إليها ٣,٤ ملايين نسمة أو ثلثا مجموع اللاجئين في افريقيا حتى عام ١٩٩١. وهناك ثلاثة بلدان، هي اثيوبيا والصومال ومللاوي، يستضيف كل منها ما يزيد على نصف مليون لاجئ (انظر الجدول ٢). وبالمثل، انحصرت المصادر الرئيسية للاجئين في هذه القارة في عدد قليل من البلدان، إذ خرج ٧٧ في المائة من مجموع اللاجئين الافريقيين في عام ١٩٩١ من اثيوبيا وأنغولا والسودان والصومال وليبيريا وموزامبيق.

الجدول ٢ - بلدان أو مناطق اللجوء والمنشأ الرئيسية للاجئين في افريقيا، في أوائل عام ١٩٩١

العدد	بلد/منطقة المنشأ	العدد	بلد/منطقة اللجوء
١ ٢٣٩ ٠٤٣	موزامبيق	٩٢٧ ٠٠٠	مللاوي
٩٧٦ ٣٦٢	اثيوبيا	٧٧٢ ٧٦٤	اثيوبيا
٦١٤ ٧٤٧	ليبيريا	٦٠٠ ٠٠٠	الصومال
٤٦٠ ٢٥١	السودان	٤٣٩ ١٧١	غينيا
٤٤٦ ٥٠٠	الصومال	٣٩٠ ٠٠٠	السودان
٤٠٧ ٢٤٢	أنغولا	٣٥٦ ٤٣٥	زائير
٤٠٠ ٨٥٧	رواندا	٢٧٢ ٢٨٤	كوت ديفوار

المصدر: "رصد سكان العالم، ١٩٩٣" (World Population Monitoring, 1993) (منشور للأمم المتحدة، سيصدر عما قريب)، الجدول ١.

٦ - وقرب نهاية الثمانينات، فر من موزامبيق أكثر من مليون نسمة لزيادة اضطراب الوضع الأمني من جراء أنشطة المقاومة الوطنية الموزامبيقية، وتفاقم الحالة فضلا عن ذلك بسبب الجفاف. ووجد معظم هؤلاء ملاذا لهم في مللاوي، التي أصبحت بلد اللجوء الرئيسي في افريقيا بحلول أوائل عام ١٩٩١. وفي ذلك العام، احتلت اثيوبيا المرتبة الثانية بين بلدان اللجوء وكانت في الوقت نفسه من بلدان المنشأ الرئيسية للاجئين الافريقيين، الذين وجد معظمهم ملاذا له في الصومال. ولكن في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، حملت الحرب الأهلية التي كانت مشتعلة في الصومال العديد من الصوماليين على التماس اللجوء في اثيوبيا وأدت إلى عودة العديد من اللاجئين الاثيوبيين إلى بلدهم. وبحلول أوائل عام ١٩٩١، كان باستضافة اثيوبيا ٠٠٠ ٢٨٥ لاجئ صومالي. ومع ذلك، فالوضع في اثيوبيا نفسها كان بعيدا عن الاتسام بالاستقرار، ولا سيما بعد انهيار الحكومة في عام ١٩٩١، عندما فر بعض الاثيوبيين إلى البلدان المجاورة، ولا سيما إلى جيبوتي وكينيا.

وفي أوائل عام ١٩٩١، كانت اثيوبيا تستضيف أيضا نحو ٢٨٧ ٠٠٠ لاجئ من السودان، وصل معظمهم منذ عام ١٩٨٥.

٧ - وتوجد عدة جموع من اللاجئين في افريقيا أمضت فترات طويلة خارج بلد منشأها. فتدفقات اللاجئين من أنغولا تعود إلى السبعينات، عندما نشب صراع داخلي عقب حركة قبل الاستقلال من الحكم البرتغالي. وبحلول أوائل عام ١٩٩١، وجد معظم اللاجئين الأنغوليين أنفسهم في زائير (٣٠٨ ٠٠٠) وزامبيا (٩٩ ٠٠٠). وبدأ تدفق اللاجئين من رواندا أيضا في السبعينات، من جراء الصراع الاثني. ومع ذلك، ظلت أعدادهم تزداد في أثناء الثمانينات، إلى أن وجد ما يزيد على ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ ملاذه في البلدان المجاورة، ولا سيما بوروندي، بحلول عام ١٩٩١.

٨ - وأدى ظهور مناطق صراع جديدة في أواخر الثمانينات إلى نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين من أنحاء في افريقيا ظل منها عدد اللاجئين منخفضا حتى عام ١٩٨٥. فنتيجة للحرب الأهلية التي كانت مشتعلة في ليبيريا منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. أصبحت سيراليون وغينيا وكوت ديفوار من بلدان اللجوء الهامة للمرة الأولى. وكان الحل السياسي للصراع في ليبيريا متأخرا في المجيء، ولكن الأمر لم يقتصر على ذلك، إذ امتد هذا الصراع في آذار/مارس ١٩٩١ إلى المقاطعتين الجنوبية والشرقية في سيراليون فأُسفر عن تدفق نحو ٩٧ ٠٠٠ لاجئ من سيراليون إلى غينيا. وفي عام ١٩٨٩، أدى الصراع الاثني عند الحدود المشتركة بين السنغال وموريتانيا إلى نزوح نحو ٦٣ ٠٠٠ لاجئ موريتاني إلى السنغال ومالي.

٩ - وكلما كانت إعادة التوطن في بلدان ثالثة خيارا ممكنا للاجئ الافريقي. فبوجه عام، اعتمدت البلدان الرئيسية لإعادة التوطن عبر البحار حصصا منخفضة نسبيا لقبول اللاجئين من افريقيا. وبالتالي، كانت العودة الطوعية إلى الوطن أكثر الوسائل استخداما كحل دائم ينهي محنتهم. ويقدر عدد اللاجئين الذين أعيدوا إلى أوطانهم منذ عام ١٩٨٠ بأكثر من مليونين. ومن برامج العودة الطوعية إلى الوطن التي نفذت مؤخرا بنجاح بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو بعلمها، برنامج إعادة اللاجئين الأوغنديين من السودان أو زائير إلى وطنهم بعد تغير الحكم في عام ١٩٨٥. وبعد ذلك، نفذت في عام ١٩٨٩ عملية أعيد في إطارها نحو ٤٣ ٥٠٠ لاجئ ناميبي إلى وطنهم من أنغولا وزامبيا استعدادا لاستقلال بلدهم؛ وقد نجحت هذه العملية في الحد بقدر كبير من عدد اللاجئين الناميبيين في هذه القارة. ولكن في عدة حالات، قابل عملية الإعادة إلى الوطن خروج تدفقات جديدة من اللاجئين أو تعطلت هذه العملية من جراء الصراع. ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة بعض التطورات الواعدة فيما يتعلق باستعادة السلم أو التوصل إلى تسوية سياسية، كعودة الاستقرار السياسي إلى اثيوبيا، ونيل اريتريا الاستقلال، والاتفاق على وقف إطلاق النار في أنغولا، والتوصل إلى اتفاقات في موزامبيق. ولكن السلم في هذه المنطقة ما زال هشاً وصعب المنال، كما أثبتت التطورات الأخيرة في أنغولا.

باء - آسيا

١٠ - في معظم الثمانينات، كانت آسيا المنطقة المستضيفة لأكبر عدد من اللاجئين في العالم، إذ زاد عدد اللاجئين فيها ما بين عام ١٩٨٠ وأوائل ١٩٩١ من ١,٢ مليون إلى ٧,٨ ملايين، بخلاف المليون ونصف مليون لاجئ فلسطيني المسجلين لدى الأونروا حتى حزيران/يونيه ١٩٩١. ويعزى معظم الزيادات في عدد اللاجئين في آسيا إلى تدفق أعداد ضخمة من اللاجئين الأفغان إلى جمهورية إيران الإسلامية وباكستان. ففيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩١، زاد عدد اللاجئين الأفغان من ٤٠٠ ٠٠٠ إلى نحو ٦,٢ ملايين. وعلى الرغم من الآمال التي عقدت على إعادة هؤلاء اللاجئين إلى وطنهم إثر توقيع اتفاقات جنيف في عام ١٩٨٨ واكتمال انسحاب الجنود السوفيات من أفغانستان في عام ١٩٨٩، تعرضت احتمالات إعادتهم للخطر بسبب تجدد القتال في ذلك البلد، ولا سيما بعد سقوط الحكومة في أوائل عام ١٩٩٢.

١١ - وفي عام ١٩٩٠، أدى غزو العراق للكويت إلى تشرّد أعداد ضخمة من الناس في المنطقة. وعلى الرغم من أن معظم الذين شردوا في المراحل الأولى من الصراع كانوا رعايا بلدان ثالثة يعملون في العراق أو الكويت بصفة مؤقتة ولم تتوافر فيهم الشروط اللازمة لتصنيفهم كلاجئين بموجب القانون الدولي، أوجدت ضخامة أعدادهم مشاكل مماثلة للمشاكل التي يواجهها اللاجئون. وإجمالاً، غادر الكويت والعراق نحو مليون شخص في غضون عام ١٩٩٠، قبل دخول الائتلاف المتحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حلبة الصراع في كانون الثاني/يناير ١٩٩١. وأدت عواقب هذا الصراع بدورها إلى نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين العراقيين. وبحلول أيار/مايو ١٩٩١، كان نحو ١,٤ مليون عراقي قد فروا هاربين إلى جمهورية إيران الإسلامية، ووجد في تركيا أو عند الحدود العراقية التركية نحو نصف مليون عراقي آخرين. وبغية حماية سكان العراق المدنيين، أنشئت في نيسان/أبريل ١٩٩١، تحت رعاية الأمم المتحدة، منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود العراقية الكويتية، وأقيمت في المناطق الكردية من العراق مراكز تابعة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية. وبفضل هذا التدخل الدولي الذي لم يسبق له مثيل تسنى إعادة أعداد من اللاجئين العراقيين بسرعة إلى وطنهم من جمهورية إيران الإسلامية. وبحلول تموز/يوليه ١٩٩١، لم يكن باقيا من اللاجئين العراقيين في جمهورية إيران الإسلامية سوى ٢٥٢ ٠٠٠ لاجئ.

١٢ - وبحلول أوائل عام ١٩٩١، وجد في شرق آسيا وجنوبي شرقها ٥٢٧ ٠٠٠ لاجئ معظمهم من أصل هندي صيني. ويشمل هذا الرقم ٢٨٧ ٠٠٠ لاجئ فييتنامي أعيد توطينهم بصفة دائمة في الصين، ولكنه لا يشمل المشردين الكمبوديين المقدر عددهم بـ ٢٧٠ ٠٠٠ شخص الذين كانوا يعيشون في عام ١٩٩١ في مخيمات عند الحدود المشتركة بين كمبوديا وفييت نام. وقد أدت الاتفاقات المتعلقة بالتوصل إلى تسوية سلمية شاملة، الموقعة في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، إلى إجراء انتخابات في كمبوديا في عام ١٩٩٣، وتسنى بفضلها إعادة الكمبوديين في نهاية المطاف إلى وطنهم. وفي تطور مواز، نظر اجتماع

ثلاثي، ضم ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومتى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتايلند وعقد في حزيران/يونيه ١٩٩١، في خطط جديدة تتعلق بعودة اللاجئين اللاويين من تايلند إلى وطنهم على مراحل.

١٣ - وفي أثناء الجانب الأعظم من الثمانينات، كانت إعادة التوطين في بلدان ثالثة الحل الرئيسي لمحنة اللاجئين الهنود الصينيين. ومن المقدر أنه أعيد توطين أكثر من ١,٢ مليون من هؤلاء اللاجئين عبر البحار، وذلك منذ بدء نزوحهم من بلادهم في عام ١٩٧٥. وكانت فييت نام المصدر الرئيسي للاجئين في هذه المنطقة؛ وفي أواخر الثمانينات فر معظم الفيتناميين ملتمسي اللجوء إلى البلدان المجاورة باستخدام الزوارق. وكانت إندونيسيا وتايلند وماليزيا وهونغ كونغ المقاصد الرئيسية التي توجه إليها معظم هؤلاء. وبحلول أوائل عام ١٩٩١ كانت هونغ كونغ تستضيف أكثر من نصف جميع اللاجئين بالزوارق في المنطقة. ونظرا لاشتداد القلق من تزايد أعداد اللاجئين بالزوارق في جنوبي شرق آسيا، عقد في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٨٩ مؤتمر دولي معني بلاجئي الهند الصينية (انظر الشكل ١). وفي هذا المؤتمر، اعتمدت خطة العمل الشاملة، التي دعت إلى التوسع في برنامج المغادرة النظامية الذي يسمح لملتمسي اللجوء بمغادرة فييت نام لإعادة التوطين في الخارج. وفضلا عن ذلك، كانت هذه الخطة دافعا لاعتماد إجراءات فرز إفرادية لملتمسي اللجوء الفيتناميين في جميع بلدان المنطقة. وفيما كان الفيتناميون اللاجئون بالزوارق يمنحون قبل ١٥ آذار/مارس ١٩٨٩ حق اللجوء كجماعة، أصبح يشترط منذ ذلك التاريخ أن يثبت كل من هؤلاء، ليمنح هذا الحق، وجود خوف من الاضطهاد له ما يبرره. ونتيجة لهذه التغيرات في الغالب، فاق عدد الذين غادروا فييت نام في عام ١٩٩٠ من خلال برنامج المغادرة النظامية عدد الذين وصلوا إلى بلدان أخرى في المنطقة بالزوارق، وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٨٦.

الشكل ١ - اللاجئين وملتمسو اللجوء الهنود الصينيون المسجلون
في مراكز مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في
شرق وجنوب شرق آسيا

١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ - ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (بيانات غير منشورة).

جيم - أمريكا اللاتينية

١٤ - عندما اتفقت حكومات السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس في مدينة غواتيمالا في آب/أغسطس ١٩٨٧ على الإجراء اللازم لإرساء سلم راسخ دائم في أمريكا اللاتينية، كان في هذه المنطقة ما يقدر بنحو مليون لاجئ ومشرّد، على الرغم من أن ١٥٠ ٠٠٠ شخص فقط كانوا لاجئين يتلقون المساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأدى نجاح عملية السلم في أمريكا الوسطى إلى إعادة لاجئين ومشرّدين إلى أوطانهم بسرعة، فانخفضت أعدادهم بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ بمقدار النصف تقريباً.

١٥ - وفي مطلع عام ١٩٩١، كان البلدان الرئيسيان للجوء في أمريكا اللاتينية كوستاريكا والمكسيك. ففي عام ١٩٩٠، عدلت حكومة المكسيك قانون السكان العام لديها بحيث اشتمل على مصطلح "لاجئ" في أحكامه. ووفقاً للقانون المعدل، جرى توسيع إمكانية منح مركز اللاجئ بحيث أصبح يمنح للأشخاص المهددين بالعنف العام، والعدوان الأجنبي، والمنازعات الداخلية، وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، وغير ذلك من الظروف التي أدت إلى زعزعة النظام العام إلى حد كبير في بلدانهم الأصلية. وقد أدت هذه التغييرات إلى زيادة الآمال في أن تمنح المكسيك مركز اللاجئ للأعداد الكبيرة من النازحين الخارجيين الذين استضافتهم.

١٦ - وخلال الثمانينات، كانت السلفادور وغواتيمالا وخصوصاً نيكاراغوا بلدان المنشأ الرئيسية للاجئين في أمريكا الوسطى. ومن بين التطورات الأخيرة التي أطلقت تدفقات جديدة للاجئين في المنطقة النزاع السياسي في بنما في عام ١٩٨٩ والمصاعب الاقتصادية التي ارتبطت به، مما أسهم في حدوث تدفق للاجئين من بنما إلى غواتيمالا؛ وتصاعد الصراع المدني في السلفادور في عام ١٩٨٩، الذي حدا بالسلفادوريين إلى الهرب إلى بليز وغواتيمالا المجاورتين؛ والإطاحة بالحكومة المنتخبة في هايتي في عام ١٩٩١، مما أدى إلى تدفق الناس في القوارب التماساً للجوء في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مقابل هذه التدفقات، حدثت حملات ناجحة لإعادة التوطين في السلفادور ونيكاراغوا، لا سيما بعد تغيير الحكومة في نيكاراغوا في عام ١٩٩٠.

١٧ - وبالمقارنة مع أمريكا الوسطى، ظل عدد اللاجئين في أمريكا الجنوبية مستقراً نسبياً منذ أوائل الثمانينات. وقد كان هناك حوالي ١٥ ٠٠٠ لاجئ في أمريكا الجنوبية في مطلع عام ١٩٩١، حصل أكثر من ٥٠ في المائة منهم على اللجوء في الأرجنتين وكانت غالبيتهم في الأصل من أوروبا أو شيلي أو من أوروغواي. وأسهم تغيير الحكومة في شيلي في عام ١٩٩٠ في عودة اللاجئين الشيليين، وقد عاد معظمهم من الأرجنتين.

دال - أوروبا

١٨ - وخلال أواخر الثمانينات، وعلى الرغم من أن العدد السنوي لطلبات اللجوء المقدمة في البلدان الأوروبية ازداد زيادة كثيرة إذ ارتفع من ١٦٧ ٠٠٠ طلب في عام ١٩٨٥ إلى ما ينوف على نصف مليون طلب في عام ١٩٩١، لم يمنح مركز اللاجئين إلا الى عدد قليل نسبيا من الأشخاص. وبنتيجة ذلك، ازداد عدد اللاجئين المبلغ عنهم في هذه المنطقة من ٦٧٤ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٨٥ إلى ٨٥٦ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٩١. وخلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩١، كانت البلدان الأوروبية الستة التي تلقت أكبر عدد من طلبات اللجوء ألمانيا والسويد وسويسرا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والنمسا: فقد أودع في تلك البلدان حوالي ثلاثة أرباع جميع طلبات اللجوء المقدمة في أوروبا.

١٩ - ونظرا لأن البلدان المتلقية لم تكن مستعدة لهذه الزيادة الشديدة في طلبات اللجوء، شاعت حالات التأخر في تجهيزها. وبغية التخفيف من تراكم الطلبات والحيلولة دون الإساءة إلى نظام اللجوء، اتخذت حكومات البلدان المتلقية سلسلة من التدابير، منها فرض غرامة على خطوط الطيران التي تنقل المسافرين الذين لا يحملون الوثائق المطلوبة؛ وإعادة طالبي اللجوء إلى أي بلد يمكن أن يمر فيه مروراً عابراً ويمكن أن يمنحهم اللجوء؛ وتبسيط إجراءات المحاكم بصدد اللجوء للتخفيف من تراكم الطلبات. وفضلاً عن ذلك، قامت الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية في عام ١٩٩٢ بتوقيع اتفاقية دبلن، التي وضعت معايير لتحديد الدولة المسؤولة عن دراسة طلب اللجوء الذي يودع في أحد بلدان الجماعة، وبذلك حيل دون تقديم الطلبات في عدة دول في نفس الوقت.

٢٠ - وخلال الثمانينات، كانت ألمانيا البلد الأوروبي الذي تلقى أكبر عدد من طلبات اللجوء (قراءة مليون طلب). وفي عام ١٩٩١ فقط، قدم في ألمانيا ٢٥٦ ٠٠٠ طلب، وهو ما يمثل ٤٧ في المائة من جميع الطلبات المودعة في أوروبا. وقد اجتذبت ألمانيا هذه النسبة الكبيرة من ملتمسي اللجوء في أوروبا إلى حد ما نظراً لأن حق اللجوء مودع في دستورها. غير أنه سرى في ألمانيا في ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ قانون معدل يقيد قبول ملتمسي اللجوء. ويسمح القانون الجديد للسلطات الألمانية بمنع دخول ملتمسي اللجوء عن طريق بلدان ثالثة تعتبر آمنة ورفض طلبات اللجوء للأشخاص الذين يعلن بموجب أحكام اللجوء الألمانية أن بلدانهم الأصلية آمنة. والبيانات الأولية بشأن طلبات اللجوء تدل على حدوث انخفاض في عددها بعد أن سرى هذا القانون.

٢١ - وتأتي فرنسا، التي تلقت ما يقارب ٣٠٠ ٠٠٠ طلب للجوء خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩١، في المرتبة الثانية بين البلدان الأوروبية من حيث الطلبات الواردة. غير أنه ما زال عدد طلبات اللجوء المقدمة في فرنسا ينخفض منذ عام ١٩٨٩، وذلك يعود جزئياً إلى بدء العمل بفرض تأشيرة المرور العابر على مواطني

البلدان التي يأتي منها عدد كبير من طالبي اللجوء، وجزئيا الى أنه لم يعد يسمح لطالبي اللجوء بالعمل. أما السويد، وهي البلد الذي كان في المرتبة الثالثة من حيث عدد الطلبات المقدمة خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩١ (١٧٠ ٠٠٠ طلب)، فقد قررت التشديد في اجراءات اللجوء القضائية في عام ١٩٨٩ بعدم منح مركز اللاجئين إلا للأشخاص الذين ينطبق عليهم تعريف اتفاقية عام ١٩٥١. غير أنه من بين الحالات الـ ٨٠٠ ١٢ التي منح فيها اللجوء في عام ١٩٩٠، لم يكن سوى ١٥ في المائة من اللاجئين مؤهلين وفقا للاتفاقية.

٢٢ - كذلك اعتمدت بلدان أوروبية أخرى قوانين جديدة للجوء أو نقحت الاجراءات القضائية في محاولة للتخفيف من عبء طلبات اللجوء. وقررت بعض الحكومات، منها حكومتا بلجيكا وسويسرا، أن تعيد ملتزمي اللجوء إلى بلدان جنسيتهم إذا اعتبرت هذه البلدان آمنة، أي إذا قدر أنها تحترم حقوق الإنسان الأساسية عموما. وإضافة لذلك، بسطت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وهولندا اجراءات اللجوء القضائية كي تختصر من وقت تجهيز الطلبات. وفي ايطاليا، تسمح التشريعات التي اعتمدت في عام ١٩٩١ برفض ملتزمي اللجوء الذين يصلون عن طريق بلدان ثالثة. وفوق ذلك، وعقب وصول جماعات كبيرة من ملتزمي اللجوء الألبانيين بالقوارب، بدأت حكومة ايطاليا تعترض ملتزمي اللجوء المحتملين في البحر وتعيدهم إلى ألبانيا. وقد وفرت ايطاليا زيادة كبيرة في المعونة المقدمة إلى ألبانيا فعززت بذلك تعاون حكومة ذلك البلد في العمل على إبقاء مواطنيها في وطنهم.

٢٣ - وخلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٠، كان معظم الأشخاص الذي يطلبون اللجوء في أوروبا مواطنين من بلدان آسيوية (٥١ في المائة) أو بلدان أوروبية (٢٩ في المائة)، رغم أن توزيعهم حسب الجنسية تفاوت إلى حد بعيد فيما بين بلدان اللجوء الرئيسية (انظر الشكل الثاني). وقد جاء حوالي نصف جميع ملتزمي اللجوء في أوروبا من خمسة بلدان منشأ هي: جمهورية إيران الإسلامية وسري لانكا وتركيا في آسيا، وبولندا ورومانيا في أوروبا. أما النمسا وألمانيا، وهما بلدان لهما روابط تاريخية قوية مع بلدان أوروبا الشرقية، فقد جاءتهما نسب عالية نوعا ما من ملتزمي اللجوء من تلك البلدان. أما البلدان التي كانت لها روابط استعمارية قديمة مع افريقيا، كبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، فقد جاءتها نسبة كبيرة من طلبات اللجوء من مواطنين افريقيين. وخلال الثمانينات، حين أدى تصعيد الأحداث أخيرا إلى انهيار نظم الحكم الشيوعية في أوروبا الشرقية، حدا التخفيف من أنظمة الخروج بعدد متزايد من الناس إلى طلب اللجوء في البلدان الغربية. وهكذا، فقد انخفضت نسبة ملتزمي اللجوء القادمين من بلدان آسيوية بينما ارتفعت نسبة القادمين من أوروبا الشرقية. غير أن التغييرات في نظم الحكم التي حدثت في نهاية الأمر في بلدان أوروبا الشرقية أزالَت السبب الرئيسي المقبول لالتماس اللجوء، ويجري بصورة متزايدة رفض منح مركز اللاجئين لمواطني تلك البلدان. وفي الحقيقة، أصبحت بعض بلدان أوروبا الشرقية كهنغاريا، هي نفسها بلدان لجوء.

الشكل الثاني - توزيع ملتمسي اللجوء في بلدان أوروبية مختارة، حسب منطقة
الجنسية، ١٩٨٣-١٩٩٠^(أ)

* المصدر: مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (جداول غير منشورة).
(أ) باستثناء من لا دولة لهم ومن لم يذكر دولة الجنسية.

هـ - بلدان الاستيطان الدائم

٢٤ - منحت استراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، وفقا لطبيعتها بوصفها بلدانا تسمح بالهجرة بغرض الاستقرار الدائم، فرصا للاستيطان لأعداد كبيرة جدا من اللاجئين. فقد قبلت الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها أكثر من مليون لاجئ خلال الثمانينات. وقبلت كندا ٢٢٣ ٠٠٠ لاجئ أو شخص يحتاج إلى الحماية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩. كما قبلت استراليا أكثر من ١٢٤ ٠٠٠ شخص في الفترة الواقعة بين منتصف عام ١٩٨٠ ومنتصف عام ١٩٨٨.

٢٥ - وإضافة إلى قبول اللاجئين، تسمح جميع هذه البلدان الثلاثة بقبول الأشخاص في حالات تشبه اللجوء لأسباب إنسانية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن منح الأجانب حق الدخول المؤقت، أو ما يطلق عليه مصطلح "parole" بموجب ظروف إنسانية طارئة أو عندما يتقرر أن دخولهم مفيد للمصلحة العامة. وفضلا عن ذلك، يقرر قانون الهجرة لعام ١٩٩٠ أنه يجوز لوزير العدل أن يمدد "حالة الحماية المؤقتة" أو "المغادرة الطوعية المؤجلة" لمواطني البلدان التي تعاني من نزاع مسلح أو كوارث طبيعية أو غير ذلك من الظروف الاستثنائية والمؤقتة. وقد منحت هذه الحالة إلى مواطني السلفادور والكويت ولبنان وليبيريا والصومال. وفي كندا، يسمح لصنف المهاجرين الذين يطلق عليهم اسم "طبقات محددة" بالدخول بالنسبة للأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية ولا يستوفون شروط اللجوء بموجب اتفاقية عام ١٩٥١. وخلال الثمانينات، كان عدد المهاجرين الذين يقبلون ضمن هذه الفئة يفوق بصورة مطردة عدد اللاجئين المقبولين. وفي استراليا، مازال يجري العمل منذ عام ١٩٨١ ببرنامج إنساني خاص يسمح بقبول الأشخاص في حالات تشبه اللجوء، وقد فاق عدد الأشخاص المقبولين لأسباب إنسانية عدد المقبولين من اللاجئين منذ عام ١٩٨٧.

٢٦ - وفي حين ظل في استراليا مجموع المقبولين من اللاجئين والمقبولين لأسباب إنسانية ثابتا الى حد بعيد خلال أواخر الثمانينات، فقد ارتفع مجموع المقبولين المصنفين في الفئة المماثلة ارتفاعا ملحوظا منذ عام ١٩٨٧. وفي كلا هذين البلدين، ارتبط الجزء الأعظم من هذه الزيادة بالأعداد المتزايدة من الأشخاص المشردين الذين يأتون من أوروبا الشرقية. والحقيقة أن عدد اللاجئين القادمين الى الولايات المتحدة من أوروبا الشرقية في عام ١٩٨٩ قد فاق عدد اللاجئين القادمين من منطقة شرق وجنوب شرق آسيا التي جاء منها القسط الأعظم من اللاجئين المقبولين خلال معظم الثمانينات (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث - توزيع حالات الموافقة الفعلية على اللجوء، حسب المنطقة المنشأ،
الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٢-١٩٩٠

المصدر: Gouvernement of the United States of America Immigration Service. Yearbook of the
.Immigration and Naturalization Service (Washington, D.C., various years)

٢٧ - وخلال الثمانينات، أدى ازدياد عدد طلبات اللجوء المقدمة في بلدان الاستيطان الى فرض عبء كبير على النظم العاملة على تجهيزها. وعلى الرغم من أن استراليا لم تتلق سوى ٣٠٠ طلب للجوء في عام ١٩٩١، فقد تراكم لديها بحلول نهاية السنة عبء متأخر يعد ٢٣ ٠٠٠ طلب تقريبا. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ازداد عدد طلبات اللجوء زيادة ملحوظة منذ عام ١٩٨٥. غير أن عدد الحالات التي نظرت فيها المحكمة ظل أقل بكثير. وعلى وجه العموم، تلقت الولايات المتحدة الأمريكية ٦٩ ٠٠٠ طلب للجوء خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠، حكمت المحكمة بشأن ٢٠١ ٠٠٠ طلب منها، ولم يقبل منها سوى الربع. وبغية تخفيض الزمن الذي يتطلبه التجهيز، وضعت سلطات الهجرة في الولايات المتحدة إجراءات جديدة للجوء في عام ١٩٩٠ وشكلت فريقا من موظفي اللجوء المدربين تدريباً خاصاً لتجهيز طلبات اللجوء.

٢٨ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩١، أدت الإطاحة بحكومة الرئيس أرستيد في هايتي الى هروب عدد كبير من الهايتيين. وقد غادر معظمهم بالقوارب بنية التماس اللجوء في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن حرس السواحل التابع للولايات المتحدة اعترضهم في البحر. ورغم أن بعض هؤلاء أعيدوا الى هايتي، فقد أخذ عدد كبير الى القاعدة البحرية التابعة للولايات المتحدة في خليج غوانتانامو بكوبا، حيث أجرى موظفو الهجرة استعراضا مسبقا لطلبات اللجوء التي تقدموا بها. وللحيلولة دون سفر مزيد من اللاجئين بالقوارب، شرعت حكومة الولايات المتحدة، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، في تجهيز طلبات اللجوء في سفارتها في بورت أوبرنس. وفي أيار/مايو من تلك السنة، ألغى الاستعراض المسبق لطلبات اللجوء بالنسبة للهايتيين الذين تم اعتراضهم مؤخرا، وأعيدوا الى هايتي.

ثانيا - الاتجاهات والسياسات السكانية

ألف - نمو السكان

١ - الاتجاهات

٢٩ - قدر عدد سكان العالم بـ ٥,٥ بلايين نسمة في منتصف عام ١٩٩٢. وينمو هذا العدد حالياً بمعدل ١,٧ في المائة سنوياً، وهذا يعني أنه أضيف لمجموع سكان العالم ٩٣ مليون شخص خلال عام ١٩٩٢.

٣٠ - لقد نما مجموع سكان العالم أكثر من الضعف في الفترة بين ١٩٥٠ و ١٩٩٢، إذ ارتفع من ٢,٥ من البلايين الى ٥,٥ بلايين. وفي نهاية القرن العشرين سوف يزيد مجموع السكان فوق ذلك ٧٤٩ مليون نسمة فيصل الى ٦,٢ بلايين، وتدل إسقاطات المتغيرات الوسطى أن عدد سكان العالم قد يصل بحلول سنة ٢٠٢٥، الى ٨,٥ بلايين نسمة (انظر الجدول ٣).

الجدول ٣ - سكان العالم، المتغاير الأوسط: ١٩٥٠-٢٠٢٥
(بالبلان)

السنة	السكان
١٩٥٠	٢,٥
١٩٩٠	٥,٣
١٩٩٢	٥,٥
٢٠٠٠	٦,٢
٢٠٢٥	٨,٥

المصدر: World Population Prospects: The 1992 Revision (United Nations publication, Sales No. E.93.XIII.7).

٣١ - ظل معدل نمو سكان العالم ثابتا عند حوالي ١,٧ في المائة في السنة منذ عام ١٩٧٥ (انظر الجدول ٤). وقد أسهم عاملان في إنهاء الانخفاض الذي سبق ذلك في نمو السكان: الركود في انخفاض اجمالي معدل الخصوبة، والتغير في الهيكل العمري للسكان. ويمكن أن يعزى الركود في انخفاض اجمالي الخصوبة الى حد بعيد الى ما يلي: (أ) حدوث ركود في انخفاض اجمالي الخصوبة في الكتلتين السكانييتين الكبيرتين في العالم - وهما كتلتا الصين والهند - في الفترة الواقعة بين ١٩٧٥ - ١٩٨٠ و ١٩٨٠ - ١٩٨٥؛ و(ب) أن انخفاضاً كبيراً في الخصوبة قد بدأ في كثير من البلدان النامية حوالي عام ١٩٧٠. في حين بدأت حالات انخفاض كبير في الخصوبة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ في بضعة بلدان جديدة فقط.

الجدول ٤ - النمو السكاني العالمي والزيادة السنوية في السكان، إسقاطات المتغير المتوسط،
١٩٩٠-٢٠٢٥

الفترة	الزيادة السنوية (بالملايين)	معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)
١٩٥٥-١٩٥٠	٤٧	١,٨
١٩٦٥-١٩٧٠	٧٢	٢,١
١٩٧٥-١٩٨٠	٧٤	١,٧
١٩٨٥-١٩٩٠	٨٨	١,٧
١٩٩٥-١٩٩٠	٩٣	١,٧
٢٠٠٠-١٩٩٥	٩٤	١,٦
٢٠٢٥-٢٠٢٠	٨٥	١,٠

المصدر: "الاحتمالات المرتقبة فيما يتعلق بسكان العالم: تنقيح عام ١٩٩٢" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.XIII.7).

٢٢ - لقد حدثت فروق ملحوظة في معدلات نمو السكان بين المناطق الأكثر تقدماً والمناطق الأقل تقدماً منذ عام ١٩٥٠ على الأقل. ففي الفترة ١٩٥٥-١٩٥٠، بلغ معدل النمو في المناطق الأكثر تقدماً ١,٣ في المائة في السنة بينما بلغ هذا المعدل في المناطق الأقل تقدماً ٢ في المائة في السنة، أي أعلى بنحو ٦٠ في المائة. وخلال تلك الفترة، كانت المناطق الأقل تقدماً في بداية مرحلة انتقال ديموغرافي. وهكذا ففي الفترة من ١٩٥٥-١٩٥٠ إلى ١٩٦٥-١٩٧٠ نما سكان المناطق الأقل تقدماً نمواً سريعاً، وزاد معدل نموهم من ٢ إلى ٢,٥ في المائة في السنة. ولكن في الفترة من ١٩٦٥-١٩٧٠ إلى ١٩٧٥-١٩٨٠ انخفض معدل النمو من ٢,٥ في المائة إلى ٢,١ في المائة في السنة وتوقف عند ٢,١ في المائة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠. ومن ناحية أخرى، انخفض معدل النمو في المناطق الأكثر تقدماً من نسبة ١,٣ في المائة في السنة في الفترة ١٩٥٥-١٩٥٠ إلى نسبة ٠,٦ في المائة في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠. ونتيجة لتلك الاتجاهات، اتسعت الفجوة بين معدلات النمو في المناطق الأكثر تقدماً والمناطق الأقل تقدماً من ٠,٧ نقطة مئوية في الفترة ١٩٥٥-١٩٥٠ إلى ١,٥ نقطة مئوية في ١٩٨٥-١٩٩٠.

٣٣ - وفيما بعد عام ١٩٩٠، من المتوقع أن تواصل معدلات النمو السكاني في المناطق الأكثر نمواً والأقل تقدماً على السواء اتجاهها المنخفض حتى نهاية فترة الاسقاط في ٢٠٢٠-٢٠٢٥ (انظر الشكل الرابع). ومن المتوقع أن ينخفض معدل نمو السكان العالمي الى ١,٦ في المائة في السنة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠؛ وفيما بعد سنة ٢٠٠٠، من المتوقع أن ينخفض الى نسبة ١ في المائة في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ من فترات اسقاطات المتغير المتوسط. وبحلول سنة ٢٠٢٥، من المسقط أن يصل معدل النمو في المناطق الأكثر تقدماً الى ٠,٢ في المائة في السنة وأن يصل معدل النمو في المناطق الأقل تقدماً الى ١,٢ في المائة. وعلى النقيض، ففي داخل البلدان الأقل نمواً، من المتوقع أن يستمر معدل النمو في اتجاهه الصاعد حتى الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠ عندما يصل الى ذروته التي تبلغ ٢,٩ في المائة في السنة ثم ينخفض الى ٢,١ في المائة بحلول الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥. ويعد معدل النمو الذي تشهده أقل البلدان نمواً في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ أعلى من معدل النمو في المناطق الأقل تقدماً في أي فترة بين عامي ١٩٥٠ و ٢٠٢٥.

الشكل الرابع - معدلات النمو: في المناطق الأكثر تقدما والأقل تقدما وفي أقل
البلدان نموا، ١٩٥٠-٢٠٢٥

المصدر: "الاحتمالات المرتقبة فيما يتعلق بسكان العالم: تنقيح عام ١٩٩٢" (منشورات الأمم المتحدة،
رقم المبيع E.93.XIII.7).

٣٤ - وفي الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠، سجلت جميع المناطق الرئيسية باستثناء افريقيا معدلات أقل في النمو السكاني عن المستويات التي بلغت في الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥. ويفوق معدل النمو الحالي في افريقيا أي معدل سجلته أي منطقة رئيسية أخرى خلال الأربعين سنة الماضية (انظر الشكل الخامس). ومن المتوقع أن تنخفض في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٥ الى ٢٠٢٠-٢٠٢٥ معدلات النمو في المناطق الرئيسية من العالم، ومن بينها افريقيا. ولكن من المسقط أن يكون معدل النمو في افريقيا بحلول سنة ٢٠٢٥ أعلى (لا يزال أعلى من نسبة ٢ في المائة في السنة) من معدلات النمو المسجلة حاليا في أي منطقة رئيسية أخرى على الرغم من التأثير المسقط لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) في بعض البلدان. وقد يقترب معدل النمو في آسيا وامريكا اللاتينية وأوقيانوسيا من نحو ٠,٩ في المائة في السنة، أما في أمريكا اللاتينية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق فقد يقترب من نحو ٠,٥ في المائة في السنة. ومن المحتمل أن تواصل أوروبا الاتجاه المنخفض الطويل الأجل لتصل الى معدل صفر في النمو في ٢٠٢٠-٢٠٢٥.

الشكل الخامس - معدلات النمو: افريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية
وأمريكا الشمالية، ١٩٥٠-٢٠٢٥

المصدر: "الاحتمالات المرتقبة فيما يتعلق بسكان العالم: تنقيح عام ١٩٩٢" (منشورات الأمم المتحدة،
رقم المبيع E.93.XIII.7).

٣٥ - وفي الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥، كان يضاف ٤٧ مليون نسمة كل سنة الى سكان العالم، وهو ما يقل بقليل عن نصف الزيادة السنوية الحالية. وحدثت ٥٨ في المائة من تلك الزيادة في آسيا و ١١ في المائة في افريقيا و ١٠ في امريكا اللاتينية. وفي الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠، كان يضاف ٨٨ مليون نسمة كل سنة الى سكان العالم، وحدثت ٩٢ في المائة من تلك الزيادة في المناطق الأقل تقدما. وبحلول الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، من المسقط أن تزيد حصة افريقيا في متوسط الزيادة السنوية في العالم الى ٣٨ في المائة بينما تنخفض حصة آسيا الى ٥٠ في المائة. وسيؤدي انخفاض معدلات النمو في أمريكا اللاتينية الى خفض حصتها في الزيادة السكانية لتصل الى نسبة ٧ في المائة من المجموع. وسينخفض في جميع المناطق الرئيسية في العالم، باستثناء افريقيا، عدد الأشخاص الذين يضافون الى السكان عن الأعداد الحالية. وفي افريقيا، بلغت الزيادة في السكان ١٨ مليون نسمة في السنة في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ ولكن من المسقط أن تصل هذه الزيادة الى ٣٢ مليون في السنة في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥. ومن ناحية أخرى، فمع حلول هذه الفترة من فترات الاسقطات، من المتوقع أن ينخفض عدد السكان في أوروبا بمقدار ٨ آلاف نسمة في السنة.

٣٦ - وفي عام ١٩٩٢، كان يقيم نحو ٦٠ في المائة من سكان العالم في أكبر ١٠ بلدان في العالم. ومن بين هذه البلدان العشرة الأكبر تقع ستة بلدان في آسيا (اندونيسيا وباكستان وبنغلاديش والصين والهند واليابان) وبلد واحد في أمريكا اللاتينية (البرازيل)، وبلد واحد في افريقيا (نيجيريا)، وبلد واحد في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية)، وبلد واحد في أوروبا (الاتحاد الروسي)؛ ويتجاوز عدد السكان في جميع هذه البلدان ١٠٠ مليون نسمة. وفي سنة ٢٠٢٥، من المتوقع أن يوجد ١٦ بلدا يتجاوز فيها عدد السكان ١٠٠ مليون نسمة تشمل ثلثي سكان العالم. وستؤدي معدلات النمو المرتفعة الحالية السائدة في عدد كبير من البلدان الى تزايد عدد السكان في تلك البلدان في سنة ٢٠٢٥ مما سيؤدي الى تغير ترتيب البلدان تبعا لحجم السكان الى حد ما.

٢ - السياسات

٣٧ - إن قضايا السكان ولا سيما تلك المتصلة بالنمو السكاني كانت مصدر قلق متزايد بالنسبة للحكومات. وزاد عدد البلدان التي تعاني من قلق إزاء عواقب النمو السكاني السريع والتي تعتمد سياسات للتصدي له؛ وأعرب على وجه الخصوص عدد متزايد من البلدان النامية عن قلقه إزاء تلك القضايا والقضايا ذات الصلة في عديد من المحافل الدولية. ويولي عدد أكبر من الحكومات، على سبيل المثال، عناية خاصة للشواغل البيئية في سياساته السكانية ولا سيما منذ إبراز تأثير النمو السكاني على التوازن الإيكولوجي في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وفي جدول أعمال القرن ٢١ على وجه الخصوص^(١).

٣٨ - وعلى عكس الممارسات السابقة، يتصدى عدد كبير من البلدان حالياً للمسائل الديموغرافية على نحو صريح. واختارت بعض البلدان التصدي لعنصر وحيد من عناصر النمو السكاني في سياساتها مثل الخصوبة أو الوفيات أو الهجرة؛ بينما اعتمدت بلدان أخرى استراتيجيات أشمل تتضمن النظر في التعليم والعمالة والصحة ومركز المرأة وإمكانية الحصول على خدمات تنظيم الأسرة والبنية الأساسية والتنمية المستدامة.

٣٩ - وفي ١٩٩٣، لم ير سوى عدد ضئيل من البلدان، ٢١ من بين ١٩٠ (١١ في المائة) أن معدلات نموها السكاني منخفضة للغاية. أما بقية البلدان فمقسمة تقريبا بالتساوي بين تلك التي تعتبر معدل النمو السكاني مرضيا (٨٦ بلدا، أو ٤٥ في المائة) وتلك التي تعتبره مرتفعا للغاية (٨٣ بلدا، أو ٤٤ في المائة). وقد تطورت تلك الأرقام تدريجيا على مدى العقدين الماضيين (انظر الجدول ٥). فبينما انخفضت نسبة البلدان التي ترى أن معدلات نموها السكاني منخفضة للغاية، ارتفعت باطراد النسبة المئوية للبلدان التي ترى أن معدلات نموها السكاني مرتفعة للغاية.

٤٠ - ومن حيث حجم السكان، تمثل البلدان البالغ عددها ٨٣ بلدا، التي ترى أن معدلات نموها السكاني مرتفعة للغاية (انظر الجدول ٦)، نحو ٧٠ في المائة من سكان العالم. ومن بين تلك البلدان ستة بلدان من البلدان العشرة التي تعد من أكثف البلدان سكانا في العالم وهي اندونيسيا وباكستان وبنغلاديش والصين ونيجيريا والهند؛ وتنفذ حكوماتها جميعا سياسات لتخفيض هذه المعدلات. والبلدان الأربعة الأخرى التي تعد من أكثف البلدان سكانا وهي الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والاتحاد الروسي واليابان، ويعزى إليها معا نسبة ١١ في المائة من السكان في العالم، تعتبر معدلاتها في النمو السكاني مرضية. وتمثل البلدان البالغ عددها ٨٦ بلدا التي ترى أن نموها السكاني مرضيا، في مجملها، أقل من ٣٠ في المائة من سكان العالم. أما البلدان المتبقية البالغ عددها ٢١ بلدا، والتي ترى أن نموها السكاني منخفض للغاية، فتمثل أقل من ٥ في المائة من سكان العالم. وترى نحو ٩٠ في المائة من البلدان الأكثر تقدما أن معدلات النمو السكاني فيها مرضية وترى نسبة ١٣ في المائة منها أن معدلاتها منخفضة للغاية. وفي الواقع أن متوسط المعدل السنوي للنمو السكاني في المناطق المتقدمة النمو بلغ ٠,٦ في المائة للفترة ١٩٨٥-١٩٩٠. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن بلدان أوروبا الشرقية المستقلة حديثا قد دخلت ضمن فئة البلدان الأكثر تقدما التي ترى أن معدلات نموها السكاني منخفضة للغاية. ومن الشواغل الكبرى لعدد كبير من البلدان المتقدمة هو الانخفاض المطرد في الخصوبة وبالتالي شيخوخة السكان المرتبطة بشبح انخفاض السكان. ولكن هناك استثناء مثيرا للاهتمام هو جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وهي البلد المتقدم النمو الوحيد الذي يرى أن معدل نموه السكاني مرتفع للغاية.

الجدول ٥ - آراء الحكومات فيما يتعلق بمعدلات النمو السكاني، ١٩٩٣
(نسبة مئوية)

السنة	منخفض للاية	مرض	مرتفع للاية	المجموع	عدد البلدان
١٩٧٤	٢٥,٠	٤٧,٤	٢٧,٦	١٠٠,٠	١٥٦
١٩٨٣	١٨,٥	٤٥,٢	٣٦,٣	١٠٠,٠	١٦٨
١٩٨٦	١٦,٥	٤٥,٣	٣٨,٢	١٠٠,٠	١٧٠
١٩٨٩	١٤,٧	٤٥,٣	٤٠,٠	١٠٠,٠	١٧٠
١٩٩١	١٣,٨	٤٣,٧	٤٢,٥	١٠٠,٠	١٧٤
١٩٩٣	١١,٠	٤٥,٣	٤٣,٧	١٠٠,٠	١٩٠

المصدر: "رصد سكان العالم، ١٩٩٣" (منشورات الأمم المتحدة، تصدر قريباً)، الجدول ١.

الجدول ٦ - تقييم الحكومات عموماً لمعدلات النمو السكاني: عدد البلدان والنسبة المئوية من المجموع، حسب مستوى التنمية والمناطق الرئيسية، ١٩٩٣

معدلات منخفضة للغاية (١)	معدلات مرضية (٢)	معدلات مرتفعة للغاية (٣)	المجموع (٣+٢+١)	معدلات منخفضة للغاية (٤)	معدلات مرضية (٥)	معدلات مرتفعة للغاية (٦)	المجموع (٦+٥+٤)
(عدد البلدان)				(نسبة مئوية)			
مستوى التنمية							
٢١	٨٦	٨٣	١٩٠	١١	٤٥	٤٤	١٠٠
٧	٤٨	١	٥٦	١٣	٨٦	٢	١٠٠
١٤	٣٨	٨٢	١٣٤	١٠	٢٨	٦١	١٠٠
٣	١٢	٣٢	٤٧	٦	٢٦	٦٨	١٠٠
المنطقة							
١	١٤	٣٨	٥٣	٢	٢٦	٧٢	١٠٠
٢	١٤	١٧	٣٣	٦	٤٢	٥٢	١٠٠
صفر	٢	صفر	٢	صفر	١٠٠	صفر	١٠٠
١٠	٩	١٩	٣٨	٢٦	٢٤	٥٠	١٠٠
٥	٣٣	١	٣٩	١٣	٨٥	٣	١٠٠
١	٤	٨	١٣	٨	٣١	٦٢	١٠٠
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (السابق)							
٢	١٠	صفر	١٢	١٧	٨٣	صفر	١٠٠

المصدر: مصرف معلومات السياسة السكانية الذي تحتفظ به شعبة السكان في إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(أ) من بينها أقل البلدان نمواً.

٤١ - وترى أغلبية البلدان النامية (٦١ في المائة) أن معدلات نموها السكاني مرتفعة للغاية. وتوجد أعلى نسبة من البلدان التي ترى أن معدلاتها مرتفعة في افريقيا ويأتي بعدها اوقيانوسيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. وفي الواقع، يوجد في افريقيا وآسيا نسب من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم. وفي افريقيا ترى ٧٢ في المائة من البلدان أن معدلات نموها السكاني مرتفعة للغاية، في حين يرى بلد واحد، وهو غابون، أن معدل نموه السكاني منخفض للغاية. وفي آسيا، لا ترى سوى ٥٠ في المائة من البلدان أن معدلات نموها السكاني مرتفعة للغاية. ويرجع ذلك جزئياً إلى النهج المميز للنمو السكاني السائد في غربي آسيا حيث تتركز ٦ من البلدان النامية الأربعة عشر التي ترى أن معدلات نموها السكاني منخفضة للغاية. ولدى عدد كبير من تلك البلدان معدلات نمو سكاني يتجاوز ٣ في المائة ولكن هذه البلدان تشعر أنها تعاني من نقص في السكان بالنسبة لمواردها وأهدافها الإنمائية.

٤٢ - وفي أمريكا اللاتينية يتبع توزيع المفاهيم المتعلقة بنمو السكان نمطا جغرافيا. فمعظم البلدان السبعة عشر التي ترى أن النمو السكاني مرتفع للغاية هي بلدان صغيرة وكثيفة السكان تقع في منطقة الكاريبي أو أمريكا الوسطى. في حين أن معظم البلدان الأربعة عشر التي ترى أن النمو السكاني مرض هي بلدان ضخمة تقع في أمريكا الجنوبية. أما البلدان اللذان يريان أن نموها السكاني منخفض للغاية، وهما الأرجنتين وأوروغواي، فيقعان في أمريكا الجنوبية. وترى حكومات بلدان أمريكا الجنوبية أساسا أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أفضل وسيلة للتأثير على الظواهر السكانية. لذلك تحجم عادة عن التصدي لقضايا السكان بصورة مباشرة؛ وبدلا من ذلك اعتمدت سياسات لتحسين الحالة الاقتصادية للبلد، وهو ما تعتقد أنها ستؤثر على اتجاهات السكان في المقابل.

٤٣ - وترى الأغلبية العظمى من البلدان النامية في أوقيانوسيا (٨ من ١١) أن معدلات نموها السكاني مرتفعة للغاية واعتمدت سياسات سكانية تستند إلى مفهوم التنمية المستدامة. وتلك البلدان هي عبارة عن بلدان جزرية صغيرة لها أوضاع، إزاء القضايا السكانية، مماثلة لتلك السائدة في منطقة البحر الكاريبي.

٤٤ - وبالنسبة للبلدان الاثنى عشر التي تكون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، تتراوح معدلات النمو السكاني فيها بين صفر في المائة في السنة، كما في حالة جمهورية مولدوفا و ٢,٥ في المائة في السنة، كما في حالة طاجيكستان وتركمانستان. ومنذ استقلالها مؤخرا، لم يبدأ سوى عدد قليل من البلدان للغاية في صياغة أو تنفيذ سياسات سكانية خاصة بها. وتأجل اتخاذ إجراء في الميدان الديموغرافي نظرا لوجود أولويات أخرى في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

باء - معدلات الوفيات

١ - الاتجاهات

٤٥ - شهد النصف الثاني من القرن العشرين زيادة مثيرة للإعجاب في طول العمر المتوقع في العالم وزاد طول العمر المتوقع على النطاق العالمي بمقدار ١٨ عاما من ٤٦,٤ سنة في ١٩٥٠-١٩٥٥ إلى ٦٤,٧ سنة في ١٩٩٠-١٩٩٥ (انظر الجدول ٧). وفي المناطق الأكثر تقدما، زاد طول العمر المتوقع عند الميلاد بنحو تسعة أعوام منذ أوائل الخمسينات ليصل إلى ٧٥ عاما في ١٩٩٠-١٩٩٥؛ وفي المناطق الأقل تقدما، زاد بما يزيد على الضعف بمقدار ٢٢ عاما تقريبا ومن المتوقع أن يصل إلى ٦٢ سنة في ١٩٩٠-١٩٩٥، وإن كان طول العمر المتوقع لا يزال أدنى بمقدار ١٣ سنة عن طول العمر المتوقع البالغ ٧٥ سنة السائد في المناطق الأكثر تقدما. وعلى الرغم من أن أقل البلدان نموا قد سجلت زيادات كبيرة (١٥ سنة تقريبا) في طول العمر المتوقع عند الميلاد منذ الخمسينات، فمن المتوقع ألا يصل طول العمر إلا إلى ٥٠,٢ سنة في ١٩٩٥-١٩٩٠؛ لذلك فهناك احتمال كبير في إطالة متوسط المدى الزمني لحياة السكان في تلك البلدان.

الجدول ٧ - التقديرات المتعلقة بطول العمر المتوقع ووفيات الرضع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة ووفيات الأمومة بالنسبة للمناطق والأقاليم الرئيسية في العالم في فترات مختلفة بين ١٩٨٥ و ١٩٩٥

المنطقة أو الاقليم الرئيسي	طول العمر المتوقع (كلا الجنسين) ١٩٩٥-١٩٩٠	معدل وفيات الرضع ١٩٩٥-١٩٩٠	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (احتمال الوفاء ببلوغ ٥ أعوام من العمر) ١٩٩٠-١٩٨٥	معدل وفيات الأمهات ١٩٨٨
العالم	٦٤,٧	٦٢	٩٧	٣٧٠
المناطق الأكثر تقدما	٧٤,٦	١٢	١٧	٢٦
المناطق الأقل تقدما	٦٢,٤	٦٩	١١٠	٤٢٠
افريقيا	٥٣,٠	٩٥	١٥٨	٦٣٠
آسيا	٦٤,٨	٦٢	٩٩	٣٨٠ (د)
أوروبا	٧٥,٢	١٠	١٣	٢٣
أمريكا اللاتينية	٦٨,٠	٤٧	٦٧	٢٠٠
أمريكا الشمالية	٧٦,١	٨	١١	١٢
أوقيانوسيا	٧٢,٦	٢٢	٣٣	٦٠٠ (ب)
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (السابق)	٧٠,٤	٢٠	٢٩	٤٥

المصادر: طول العمر المتوقع، وفيات الرضع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة: "الاحتمالات المرتقبة المتعلقة بسكان العالم: تنقيح عام ١٩٩٢" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.XIII.7)؛ معدل وفيات الأمومة: منظمة الصحة العالمية، برنامج صحة الأم والصحة المأمونة، "معدل وفيات الأمومة، نسب ومعدلات: جدول بالمعلومات المتاحة"، العدد الثالث، (جنيف، ١٩٩١).

(أ) باستثناء اليابان.

(ب) باستثناء استراليا ونيوزيلندا.

٤٦ - وهناك اختلاف كبير في طول العمر المتوقع عند الميلاد فيما بين المناطق الأقل تقدما. ومن المتوقع أن تصل افريقيا إلى طول عمر متوقع يبلغ ٥٢ عاما في ١٩٩٠-١٩٩٥؛ وأن تصل آسيا إلى ٦٥ عاما؛ وأمريكا اللاتينية إلى ٦٨ عاما. وفي المناطق التي تشكل العالم المتقدم النمو لم يتفاوت طول العمر المتوقع في أوائل الخمسينات إلا بين ٦٤ و ٦٥ عاما. ولكن في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، من المتوقع أن يجاوز متوسط المدى الزمني للعمر في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا - نيوزيلندا ٧٥ عاما في حين من المتوقع أن يجاوز في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق وشرقي أوروبا ٧٠ عاما.

٤٧ - ازداد العمر المتوقع في كل من بلدان المناطق المتقدمة النمو بما لا يقل عن سنتين فيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠. وفي عام ١٩٩٠، كان متوسط العمر المتوقع للمرأة يتجاوز ٧٠ سنة، في حين أنه كان يتجاوز فعلا ٨٠ سنة في ٢٢ بلدا. وخلال الثمانينات، استمرت معدلات وفيات الرضع في الانخفاض في البلدان المتقدمة النمو. وبحلول عام ١٩٩٠، كانت وفيات الرضع تقل عن ١٠ وفيات بين كل ١٠٠٠ مولود في ٢٢ بلدا، على الرغم من أن ألبانيا ورومانيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق ويوغوسلافيا السابقة لا تزال تسجل معدلات لوفيات الرضع تزيد عن ٢٠ حالة وفاة بين كل ١٠٠٠ مولود.

٤٨ - وأن الزيادات في التباين بين العمر المتوقع للذكور والإناث، التي كانت ملحوظة في أوائل الثمانينات، قد توقفت، بل وراحت تسير في اتجاه معاكس، في بلدان شمال أوروبا. وفي شمال أوروبا، وأيضا في أستراليا والنمسا وكندا وهولندا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن يعزى قلة الفارق بين الجنسين في العمر المتوقع بصورة رئيسية إلى ازدياد عدد وفيات الإناث بسبب سرطان الرئة. غير أن الفارق بين الجنسين في العمر المتوقع يستمر في الازدياد في بلدان أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، وهو يرجع في جانب منه إلى ازدياد عدد الوفيات الناجم عن انتشار مرض القلب بين الرجال بصورة أكبر من النساء.

٤٩ - ولا تزال التقديرات الموثوق بها للعمر المتوقع غير متوافرة بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية. وتبين البيانات المتاحة أن العمر المتوقع التقديري لم يتجاوز ٦٠ سنة في افريقيا خلال الثمانينات إلا في الجزائر وموريشيوس وريونيون وسيشيل. وفي الثمانينات كان العمر المتوقع ٧٠ سنة في تسعة بلدان في آسيا وفي عشرة بلدان في أمريكا اللاتينية وحقت هونغ كونغ في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩ أعلى معدل للعمر المتوقع، وكان ٧٧ سنة. في حين وصلت تقديرات قبرص وكوبا وإسرائيل وبورتوريكو إلى ٧٥ سنة خلال الثمانينات. وعلى النقيض من ذلك، كان العمر المتوقع التقديري عند الولادة يقل عن ٦٠ سنة في وقت ما من الثمانينات في بوتسوانا وبوروندي وزائير في افريقيا، وفي بنغلاديش والهند واندونيسيا ونيبال في آسيا، وفي كيريباتي في الأوقيانوس.

٥٠ - وقد لوحظت زيادة في العمر المتوقع في قلة من البلدان النامية سجلت تقديراتها أكثر من نقطة واحدة في وقت ما من العقود الأخيرة: ففي الصين، ازداد العمر المتوقع من ٦٨ سنة في عام ١٩٨١ إلى ٧٢ سنة في عام ١٩٨٦، وهي زيادة بمعدل سنة واحدة تقريبا في كل عام: وفي بنغلاديش والهند، سجلت زيادة تبلغ سنة ثم نصف سنة في كل عام، على التوالي، خلال السبعينات والثمانينات، وفي أمريكا اللاتينية، سجلت زيادة متواضعة في العمر المتوقع في المكسيك خلال السبعينات، في حين سجلت زيادات أكبر في شيلي وكولومبيا.

٥١ - وخلال الثمانينات، كانت مستويات وفيات الرضع بين البلدان النامية ذات البيانات المتوافرة تتفاوت بصورة واسعة. ففي بوركينافاسو وبوروندي وليبيريا ومالي وسيراليون وأوغندا وزامبيا في أفريقيا، وفي بنغلاديش ونيبال وباكستان في آسيا، وفي هايتي في أمريكا اللاتينية، كانت هذه المستويات تتجاوز ١٠٠ حالة وفاة بين كل ١ ٠٠٠ مولود حي؛ في حين ثبتت هذه المستويات عند ١٠ وفيات أو أقل في ريونيون وبروني دار السلام وهونغ كونغ وإسرائيل والمارتينيك وسنغافورة.

٥٢ - وخلال الثمانينات انخفضت وفيات الرضع في جميع البلدان ذات البيانات التي تسمح بحساب الاتجاهات. ففي الجزائر، انخفضت وفيات الرضع من ٨٠ إلى ٥٨ حالة بين كل ١ ٠٠٠ مولود حي فيما بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٩٠، وفي بوتسوانا، من ٧٢ إلى ٥٤ حالة فيما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٤؛ وفي زمبابوي، من ٨٣ إلى ٥٩ حالة فيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٦. وسجلت خمسة بلدان في آسيا - بنغلاديش والعراق وملديف وسري لانكا وتركيا - فضلا عن جزر مارشال في الأوقيانوس، انخفاضات تزيد عن ١٥ حالة وفاة للرضع بين كل ١ ٠٠٠ مولود حي. ومن بين تلك البلدان، كانت بنغلاديش وملديف وتركيا قد بدأت عقد الثمانينات بمعدلات لوفيات الرضع تتجاوز ١٠٠ حالة بين كل ١ ٠٠٠ مولود في أوائل الثمانينات. وفي ملديف وتركيا، انخفضت وفيات الرضع إلى ٥٢ و ٦٨ حالة وفاة للرضع بين كل ١ ٠٠٠ مولود، على التوالي؛ غير أن المعدل في بنغلاديش ظل أكثر من ١٠٠ حالة. وفي أمريكا اللاتينية، انخفضت وفيات الرضع في البرازيل والسلفادور وغواتيمالا وهايتي وبيرو بأكثر من ٢٠ حالة وفاة للرضع بين كل ١ ٠٠٠ مولود خلال الثمانينات. وفي هايتي، البلد الذي سجل أعلى معدل للوفيات في المنطقة، انخفضت وفيات الرضع من ١٣٢ حالة في عام ١٩٨٠ إلى ١٠٩ حالات وفاة بين كل ١ ٠٠٠ مولود في عام ١٩٨٥.

٥٣ - وبوجه عام، فإن البلدان التي ترتفع فيها معدلات وفيات الرضع ترتفع فيها أيضا معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة (أي عدد حالات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بين كل ١ ٠٠٠ مولود حي). وقد سجلت بوتسوانا وموريشيوس وزمبابوي في أفريقيا، وبنغلاديش وملديف وتركيا في آسيا، والسلفادور وهايتي وبيرو في أمريكا اللاتينية، جميعها انخفاضات تزيد على ٣٠ حالة وفاة بين كل ١ ٠٠٠ مولود في معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة خلال الثمانينات.

٥٤ - وحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية، توفي في عام ١٩٨٨ أكثر من نصف مليون امرأة لأسباب تتعلق بالحمل والولادة، وكانت الغالبية العظمى منهن - ٩٩ في المائة - يعشن في البلدان النامية. وكان معدل وفيات الأمومة في البلدان المتقدمة النمو ككل يبلغ ٢٦ حالة وفاة بالنسبة إلى كل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٨٨. وعلى العكس من ذلك، كان المعدل في البلدان الأقل نمواً، في نفس الفترة، يقدر بـ ٤٢٠ حالة وفاة بالنسبة إلى كل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي. والمعدلات المسجلة في البلدان المتقدمة النمو، في الآونة الأخيرة، تقل عن عشر حالات وفاة بالنسبة إلى كل ١٠٠ ٠٠٠ مولود، باستثناء رومانيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، حيث بلغت معدلات وفيات الأمومة ٨٣ و ٤١ حالة وفاة بالنسبة إلى كل ١٠٠ ٠٠٠ مولود، على التوالي، في عام ١٩٩٠. ولا تتوافر تقديرات موثوق بها لمعدلات وفيات الأمومة المأخوذة من بيانات مسجلة إلا بالنسبة لثلاثة عشر بلداً نامياً. وفي هونغ كونغ وإسرائيل والكويت وسنغافورة كانت المعدلات مماثلة للمعدلات السائدة في البلدان المتقدمة النمو (كلها أقل من ١٠ حالات بالنسبة إلى كل ١٠٠ ٠٠٠ مولود). ومن بين بلدان أمريكا اللاتينية الثمانية التي توافرت بيانات بشأنها، سجلت بورتوريكو أدنى معدل (٢٠ حالة من حالات وفيات الأمومة بالنسبة إلى كل ١٠٠ ٠٠٠ مولود)، وسجلت الأرجنتين أعلى معدل (٤٩ حالة). وسجلت موريشيوس، وهي البلد الإفريقي الوحيد الذي لديه تقديرات موثوق بها لوفيات الأمومة، معدلاً يبلغ ٩٩ حالة من حالات وفيات الأمومة بالنسبة إلى كل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٨٧.

٥٥ - يعد انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في أنحاء العالم مصدراً رئيسياً للقلق. وتقدر منظمة الصحة العالمية أنه بحلول عام ١٩٩٣، كان ما يتراوح بين ١٠ و ١٢ مليوناً من البالغين قد أصيبوا بفيروس نقص المناعة البشرية، وهو العامل المسبب لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، منذ اندلاع الوباء. وتقدر منظمة الصحة العالمية عدد حالات (الإيدز) بـ ٢,٥ مليون حالة، وتقدر أن أكثر من مليون من البالغين قد توفوا على مستوى العالم نتيجة (للإيدز) وعلاوة على ذلك، فإن نحو نصف مليون طفل قد أصيبوا بفيروس نقص المناعة البشرية من أمهاتهم المصابات به.

٥٦ - وغالبية الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية يعيشون في البلدان النامية. ففي إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقط، يقدر أن سبعة ملايين شخص مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، وأن ١,٥ مليون شخص مصابون بمرض (الإيدز). وأكثر البلدان تأثراً بالوباء هي بنن وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى والكونغو وكوت ديفوار وكينيا وملاوي وموزامبيق ورواندا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير وزامبيا وزمبابوي. أما في آسيا وأمريكا اللاتينية، فإن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية يعد ظاهرة أحدث. ومع ذلك، فبحلول عام ١٩٩٣، بلغت تقديرات الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية مليون شخص في أمريكا اللاتينية وما يناهز ١,٥ مليون شخص في آسيا. وتايلند والهند من البلدان التي يتوقع أن يزداد فيها بسرعة عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي البلدان المتقدمة النمو، حيث كان السكان المصابون بالوباء في بادئ الأمر يتألفون أساساً من مدمني المخدرات والشواذ جنسياً، تنتشر الإصابات بصورة متزايدة من خلال الاتصالات الجنسية بأطراف من الجنس الآخر.

٢ - السياسات

٥٧ - في البلدان المتقدمة النمو، تركزت الاهتمامات في السياسة العامة على الاحتياجات الصحية للسكان المسنين الذين يتزايد عددهم وعلى الأمراض المتصلة بأساليب الحياة الفردية والأحوال البيئية، مثل أمراض القلب والبول السكري والسرطان. أما في البلدان النامية، فتتناول السياسات السكانية مستويات المرض والوفيات، حيث تبنت بلدان عديدة سياسة منظمة الصحة العالمية المتمثلة في "الصحة للجميع بحلول سنة ٢٠٠٠"، وركزت على تحسين صحة سكانها؛ وتحسين نوعية الخدمات الصحية وكميتها؛ والوقاية من الأمراض المعدية الرئيسية ومكافحتها ومعالجتها؛ وتحسين الحالة التغذوية للسكان، ولا سيما الأمهات والأطفال؛ وكفاية إنتاج وعرض وتوزيع العقاقير واللقاحات الأساسية.

٥٨ - وفي افريقيا، حيث يعتبر أكثر من ٩٠ في المائة من البلدان أن مستويات الوفيات الحالية فيها مستويات غير مقبولة، وضعت حكومات عديدة أهدافا كمية لمستويات الوفيات، حيث يخطط بعضها لخفض الوفيات بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٠ (انظر الجدول ٨). ويمثل الرضع والأطفال دون سن الخامسة، والنساء اللائي في سن الحمل، فئتين سكانييتين تشكل مستويات الوفيات فيهما قلقا خاصا في معظم البلدان الافريقية. والحالات أو الأمراض التي تسبب قلقا كبيرا لغالبية البلدان في افريقيا تشمل أمراض الإسهال وإصابات الجهاز التنفسي و (الإيدز) والملاريا وسوء التغذية، فضلا عن المضاعفات المتصلة بالحمل، والدرن الرئوي، والحصبة، وأمراض الطفولة المبكرة، وذلك بدرجة أقل.

الجدول ٨ - آراء الحكومات بشأن مدى مقبولية مستوى الوفيات على حسب مستوى النمو (النسبة المئوية للبلدان)

مستوى النمو	مقبول	غير مقبول	المجموع	عدد البلدان
العالم	٣٢,٦	٦٧,٤	١٠٠,٠	١٩٠
البلدان المتقدمة النمو	٤٨,٢	٥١,٨	١٠٠,٠	٥٦
البلدان النامية	٢٦,١	٧٣,٩	١٠٠,٠	١٣٤

المصدر: مصرف بيانات السياسات السكانية الذي تحتفظ به شعبة السكان في إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٥٩ - وأكثر من نصف مجموع البلدان في أمريكا اللاتينية تعتبر العمر المتوقع فيها غير مقبول. وتتأثر الحالة الصحية في أمريكا اللاتينية بالحالة الاقتصادية المتفاقمة في العديد من بلدان المنطقة، التي تشمل خفض قيمة العملات، والتضخم، والتدهور الشامل في مستويات المعيشة. وقد تبنت جميع البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سياسات واستراتيجيات صحية وطنية تتفق مع استراتيجية الرعاية الأولية والصحة للجميع. غير أنه قد حدث من تكييف تلك السياسات والاستراتيجيات القيود المالية والبشرية والمادية، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في بعض البلدان.

٦٠ - وفي السنوات الأخيرة، شهدت المنطقة الآسيوية انتشارا سريعا في الأمراض المتصلة بأساليب الحياة والمسائل الصحية البيئية الملحة. فأمراض القلب والأوعية الدموية تمثل تحديا صحيا رئيسيا في معظم أنحاء المنطقة. والحالات أو الأمراض التي تسبب قلقا كبيرا لمعظم البلدان النامية في آسيا تشمل الإسهال وإصابات الجهاز التنفسي ومشاكل التغذية لدى الأطفال والمضاعفات المتصلة بالحمل والأمراض المعدية والملاريا والدرن الرئوي. أما البلدان المتقدمة النمو في آسيا، فتتعلقها حالات مثل (الإيدز) والسرطان والأورام الخبيثة وأمراض القلب وحوادث المركبات. كما يعد (الإيدز) مصدر قلق رئيسي في كثير من بلدان آسيا؛ ومعظمها يتخذ تدابير خاصة للوقاية منه أو للحد من انتشاره. كما اعتمدت سياسات لتحسين الصحة وخفض مستويات المرض والوفيات.

٦١ - أما بلدان أوروبا، فتتعلقها في المقام الأول أمراض القلب والسرطان والأورام الخبيثة؛ كما أن معظمها قلق للغاية من (الإيدز). وفي السنوات الأخيرة، عاد الدرن الرئوي إلى الظهور بصورة قوية في عدد من بلدان أوروبا الغربية، وخاصة وسط الفئات المحرومة. ولدى كثير من البلدان الأوروبية برامج لتعزيز الصحة تهدف إلى تشجيع أساليب الحياة الصحية والقضاء على الحالات التي يمكن الوقاية منها، أو تقليلها.

٦٢ - وتشمل الأسباب الرئيسية للوفاة في الأوقيانوس أمراض القلب والأورام الخبيثة والحوادث وأمراض المخ وأوعيته؛ كما تسجل بعض البلدان معدلا مرتفعا لأمراض الإسهال والأمراض المعوية وأمراض الجهاز التنفسي والبول السكري والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. وفي بعض المناطق، تشيع أيضا بدرجة كبيرة أمراض الملاريا والدرن الرئوي والتهاب الكبد والحصبة والالتهاب السحائي، فضلا عن الوفاة قبل الولادة. كما أفادت بعض البلدان بوجود قلق من (الإيدز). وعلاوة على ذلك، فإن كثيرا من البلدان يقلقها عدم تكافؤ فرص الوصول إلى الرعاية الصحية، وتسعى إلى خفض أوجه التفاوت الاجتماعية والإثنية في الوضع الصحي.

٦٣ - وأفيد بأن نظم الرعاية الصحية في الجمهوريات السوفياتية السابقة نظم غير كافية وعفا عليها الزمن. فعلى الرغم من انتشار المرافق بصورة معقولة في المدن، فإنها ناقصة بشدة في المناطق الريفية. ويوجد حاليا نقص واسع النطاق في المعدلات واللوازم الطبية فضلا عن تدهور خطير في الإنتاج بسبب نقص المواد الخام والعملات الصعبة.

جيم - الخصوبة

١ - الاتجاهات

٦٤ - وفيما يتعلق بالعالم ككل، انخفضت معدلات الخصوبة الاجمالية بين الفترتين ١٩٨٥-١٩٨٠ و ١٩٩٠-١٩٨٥ من معدل متوسط قدره ٣,٦ الى ٣,٤ طفل لكل امرأة، أي بنسبة قدرها ٥,٦ في المائة. إلا أن هذا المعدل المتوسط العالمي يخفي كثيرا من الفروق الهامشية، وأهمها التباين بين معدلات الخصوبة الاجمالية لمناطق العالم الأكثر تقدما والأقل تقدما. وبالفعل، ففي الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠، في حين أن معدل الخصوبة الاجمالي للمناطق الأكثر تقدما كان ١,٩ ولادة لكل امرأة فقد كان معدل الخصوبة بالنسبة للمناطق الأقل تقدما ٣,٩ (انظر الجدول ٩).

٦٥ - كما توجد داخل كل منطقة من المناطق فروق جديدة بالذكر. ومن بين المناطق الأقل تقدما، تعتبر الخصوبة أعلى ما تكون في افريقيا حيث بلغ معدل الخصوبة الكلي ٦,٩ طفلا لكل امرأة في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ في شرق وغرب افريقيا و ٦,٥ طفلا في وسط افريقيا. وفي عدد من البلدان في هذه المناطق الفرعية لم تكن معدلات الخصوبة الكلية التي تتجاوز ٧ ولادات لكل امرأة أمرا غير مألوف (انظر الأمم المتحدة، كتيب يصدر قريبا، المرفق، الجدول). ويتسم الجنوب الافريقي بأقل معدل للخصوبة في القارة الافريقية إذ يبلغ ٤,٥ ولادة لكل امرأة يليه شمال افريقيا، ٥,١. وانخفض معدل الخصوبة في شمالي افريقيا والجنوب الافريقي، بنسبة تبلغ نحو ١٠ و ٨ في المائة على التوالي من الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ الى الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠، إلا أن تغيرات معدلات الخصوبة الاجمالية في المناطق الفرعية الأخرى كانت لا تذكر.

٦٦ - وبلغ معدل الخصوبة الاجمالي في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ في آسيا ٣,٥ ولادة لكل امرأة. وهذا الرقم يخفي فروقا بين المناطق دون الاقليمية: وتبدي غرب آسيا أعلى نسبة من الخصوبة إذ يبلغ معدل الخصوبة الاجمالي فيها ٥,٠، في حين تبدي شرق آسيا أكثرها انخفاضا إذ يبلغ المعدل فيها ٢,٣ ولادة لكل امرأة. وتتميز منطقة جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا بمعدل اجمالي للخصوبة يبلغ ٣,٧ و ٤,٧ على التوالي. ووصل انخفاض الخصوبة بين الفترتين ١٩٧٥-١٩٨٠ و ١٩٨٥-١٩٨٠ أقصاه في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، حيث قدرت التخفيضات بنسبة ١٤ و ١٢ في المائة على التوالي. وسجلت الخصوبة أقل معدل لها في شرق آسيا، ويرجع ذلك في المقام الأول الى الانخفاض الحاد الذي شهدته الصين في السنوات الأخيرة. وتواصلت بين الفترتين ١٩٨٥-١٩٨٠ و ١٩٨٥-١٩٩٠، سرعة انخفاض الخصوبة في جنوب شرق آسيا الا أنها تباطأت في شرق آسيا نتيجة لثبات الخصوبة في الصين. وبالمقابل، تركزت الانخفاضات في جنوب آسيا في الفترة الأخيرة.

٦٧ - وبلغ المعدل المتوسط للخصوبة في امريكا اللاتينية ٣,٤ ولادة لكل امرأة أثناء الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠. وانخفضت الخصوبة بين الفترتين ١٩٨٥-١٩٨٠ و ١٩٩٠-١٩٨٥ من ٤,٦ الى ٣,٩ في امريكا الوسطى ومن ٣,٨ الى ٣,٣ في امريكا الجنوبية مما يجعل امريكا اللاتينية تسجل أكبر انخفاض للخصوبة أثناء الفترة (١٣) في

المائة اجمالاً) فيما بين أقل المناطق نمواً. أما منطقة البحر الكاريبي التي يبلغ معدل الخصوبة فيها ثلاث ولادات لكل امرأة، فإنها تبدي حالياً أقل معدل للخصوبة في المنطقة.

٦٨ - بيد أن التخفيضات الملحوظة في عدد الولادات لكل امرأة لا تسفر عن تحقيق تخفيض قابل للمقارنة في متوسط عدد الولادات السنوي، وذلك نتيجة للأعداد المتزايدة من النساء في سن الانجاب اللاتي ولدن أثناء العقود السابقة التي اتسمت بارتفاع الخصوبة، واللاتي يعشن حتى البلوغ بصورة متزايدة، نتيجة لتحسن معدلات الوفيات. وبالفعل، فإن عدد الولادات السنوي ما فتئ يتزايد وتظهر التقديرات الأخيرة أن من المتوقع أن يستمر الازدياد في فترة السنوات الخمس القادمة. وفي افريقيا، من الجدير بالذكر أن من المتوقع أن تزيد الولادات بنسبة تبلغ حوالي ٤٥ في المائة سنوياً أثناء الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠ عما حدث أثناء الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ (انظر الشكل السادس). ومن ثم، ففي تلك المنطقة، من المتوقع أن تزيد مساهمة الولادات في افريقيا في مجموع عدد الولادات في العالم من ١٧,١ في المائة في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ الى ٢٠,٧ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ (الأمم المتحدة، كتيب يصدر قريباً). كما أن من المتوقع أن تسود اتجاهات معاكسة مماثلة في معدلات الخصوبة وعدد الولادات في آسيا وأوقيانوسيا وأمريكا اللاتينية، ولو على نطاق أصغر بكثير.

٦٩ - وفي المناطق الأكثر تقدماً، تعتبر معدلات الخصوبة الاجمالية أقل بكثير من مستوى تعويض السكان البالغ ٢,١ ولادة لكل امرأة في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ ولا تتميز مختلف المناطق الفرعية الا بفروق طفيفة. وفي أوروبا الغربية، يبلغ معدل الخصوبة الاجمالي ١,٦ لكل امرأة، بعد أن انخفضت تدريجياً منذ منتصف الستينات أو مطلع السبعينات. ومن جهة أخرى، يسود معدل الخصوبة نفسه في أوروبا الشرقية، الا أن بداية ذلك الانخفاض حدثت في أواخر السبعينات. وبالفعل، فقد انخفض معدل الخصوبة الاجمالي في جنوبي أوروبا من ٢,٣ في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ الى ١,٥ في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠، مما أدى الى حدوث تخفيضات متتالية في معدل الخصوبة الاجمالي بنسبة تبلغ حوالي ٢٢ في المائة و ١٧ في المائة. وفي عام ١٩٩١، سجلت المنطقة الفرعية التي تضم بلدين وهما ايطاليا واسبانيا أقل معدل اجمالي للخصوبة: ١,٢٦ و ١,٢٨ على التوالي (الأمم المتحدة، كتيب يصدر قريباً).

٧٠ - وفي أوروبا الشمالية يلاحظ ارتفاع طفيف في معدل الخصوبة الاجمالي البالغ ١,٨ وظل ثابتاً نوعاً ما وسطياً (انظر الجدول ٩). بيد أن البيانات المسجلة مؤخراً، تشير الى وجود اتجاه صاعد بنسبة ضئيلة في البلدان الاسكندنافية، وخاصة السويد حيث وصل معدل الخصوبة الاجمالي الى مستوى تعويض السكان البالغ ٢,١ في عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١ (الأمم المتحدة، بين يديك ب، الجدول ٢). كما سجلت زيادات طفيفة في الخصوبة بين الفترتين ١٩٧٥-١٩٨٠ و ١٩٨٥-١٩٩٠ في امريكا الشمالية (٥,٦ في المائة) وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقاً (٤,٣ في المائة). ومنذ عام ١٩٥٠، لم ينخفض متوسط معدل الخصوبة الاجمالي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقاً عن مستوى تعويض السكان، بالرغم من وجود فروق كبرى بين الجمهوريات الأوروبية والآسيوية السابقة. وتكشف التقديرات الأخيرة للفترة

١٩٨٥-١٩٩٠ عن أن معدلات الخصوبة الاجمالية في الدول المستقلة الجديدة التي كانت تابعة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا تختلف من حوالي ٢ الى أكثر من ٤ وتصل الى ٥,٤ في طاجيكستان (الأمم المتحدة، كتيب يصدر قريبا).

الجدول ٩ - معدلات الخصوبة المقدرة والنسبة المئوية للتغيير في المناطق الرئيسية في العالم ١٩٧٥-١٩٨٠، ١٩٨٠-١٩٨٥، ١٩٨٥-١٩٩٠

معدلات الخصوبة الاجمالية			النسبة المئوية للتغيير			المنطقة الرئيسية
١٩٧٥-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٩٠	من ١٩٧٥-١٩٨٠ الى	من ١٩٨٠-١٩٨٥ الى	من ١٩٨٥-١٩٩٠ الى	
(مقدرة)	(مقدرة)	(مقدرة)	(مقدرة)	(مقدرة)	(مقدرة)	
٢,٨	٣,٦	٣,٤	- ٥,٣	- ٥,٦	- ١٠,٥	العالم بأسره
٢,٠	١,٩	١,٩	- ٥,٠	- ٠,٠	- ٥,٠	المناطق الأكثر نموا
٤,٦	٤,٢	٣,٩	- ٨,٧	- ٧,١	- ١٥,٢	المناطق الأقل نموا
٦,٦	٦,٤	٦,١	- ٣,٠	- ٤,٧	- ٧,٦	أقل البلدان نموا
٦,٦	٦,٤	٦,٣	- ٣,٠	- ١,٦	- ٤,٥	افريقيا
٧,٠	٦,٨	٦,٩	- ٢,٩	- ١,٥	- ١,٤	شرق افريقيا
٦,٤	٦,٥	٦,٥	- ١,٦	- ٠,٠	- ١,٦	وسط افريقيا
٦,٠	٥,٧	٥,١	- ٥,٠	- ١٠,٥	- ١٥,٠	شمال افريقيا
٥,٢	٤,٩	٤,٥	- ٥,٨	- ٨,٢	- ١٣,٥	الجنوب الافريقي
٦,٩	٦,٩	٦,٩	- ٠,٠	- ٠,٠	- ٠,٠	غرب افريقيا
٤,١	٣,٨	٣,٥	- ٧,٣	- ٧,٩	- ١٤,٦	آسيا
٢,٨	٢,٤	٢,٣	- ١٤,٣	- ٤,٢	- ١٧,٩	شرق آسيا
٤,٨	٤,٢	٣,٧	- ١٢,٥	- ١١,٩	- ٢٢,٩	جنوب شرق آسيا
٥,٣	٥,٢	٤,٧	- ١,٩	- ٩,٦	- ١١,٣	جنوب آسيا
٥,٦	٥,٣	٥,٠	- ٥,٤	- ٥,٧	- ١٠,٧	غرب آسيا
٢,٠	١,٨	١,٧	- ١٠,٠	- ٥,٦	- ١٥,٠	أوروبا
٢,٣	٢,٢	٢,١	- ٤,٣	- ٤,٥	- ٨,٧	أوروبا الشرقية
١,٨	١,٨	١,٨	- ٠,٠	- ٠,٠	- ٠,٠	أوروبا الشمالية
٢,٣	١,٨	١,٥	- ٢١,٧	- ١٦,٧	- ٣٤,٨	أوروبا الجنوبية
١,٧	١,٦	١,٦	- ٥,٩	- ٠,٠	- ٥,٩	أوروبا الغربية
٤,٤	٣,٩	٣,٤	- ١١,٤	- ١٢,٨	- ٢٢,٧	أمريكا اللاتينية
٢,٥	٣,٢	٣,٠	- ٨,٦	- ٦,٣	- ١٤,٣	البحر الكاريبي
٥,٢	٤,٦	٣,٩	- ١١,٥	- ١٥,٢	- ٢٥,٠	أمريكا الوسطى
٤,٢	٣,٨	٣,٣	- ٩,٥	- ١٣,٢	- ٢١,٤	أمريكا الجنوبية

٥,٦	٥,٦	٠,٠	١,٩	١,٨	١,٨	أمريكا الشمالية
١٠,٧ -	٣,٨ -	٧,١ -	٢,٥	٢,٦	٢,٨	أوقيانوسيا
٤,٣	٠,٠	٤,٣	٢,٤	٢,٤	٢,٣	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (سابقا)

ألف ١٢. المصدر: (World Population Prospects: The 1992 Revision) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.XIII.7) المرفق، الجدول

الشكل السادس -

المقارنة بين تغير معدلات الخصوبة الاجمالية
والعدد المتوسط السنوي للولادات، في المناطق
الرئيسية، من الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ (مقدرة) الى
الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ (مسقطة)^(أ)

(نسبة مئوية)

المصدر: رصد السكان في العالم (الأمم المتحدة، كتيب يصدر قريبا).

(أ) عامل متغير وسطي.

٧١ - ويجدر التأكيد على أن من المتوقع، خلافا للحالة في أقل المناطق نموا، من البلدان النامية، أن ينخفض عدد الولادات بشكل يتلائم مع انخفاض معدلات الخصوبة، باستثناء أمريكا الشمالية والبلدان المتقدمة النمو في أوقيانوسيا (انظر الشكل السادس).

٧٢ - ويعتبر ارتفاع استخدام وسائل منع الحمل بمثابة العامل المقرر الرئيسي تقريبا لانخفاض الخصوبة الجاري في البلدان النامية وهناك علاقة قوية بين مستويات الخصوبة وانتشار وسائل منع الحمل المحدد بوصفه مستوى الاستخدام الراهن فيما بين الأزواج التي تكون في المرأة فيهم في سن الإنجاب. وفي مطلع الستينات، عندما كان متوسط معدل الخصوبة الإجمالي في المناطق النامية ٦,١ طفلا لكل امرأة، ربما لم يكن مستوى انتشار وسائل منع الحمل يزيد على نسبة ١٠ في المائة في البلدان النامية؛ أما في الوقت الحاضر فيستخدم وسائل منع الحمل نسبة تزيد عن ٥٠ في المائة من الأزواج. وبالاستناد الى البيانات الأخيرة، يبلغ مستوى استخدام وسائل منع الحمل حاليا ٥٤ - ٥٦ في المائة في آسيا وأمريكا اللاتينية لكن ١٧ في المائة فقط في إفريقيا (انظر الجدول ١٠). وتقل مستويات الانتشار عن ٢٠ في المائة في معظم أقل البلدان نموا، إلا أن هناك أربعة استثناءات: بنغلاديش وبوتسوانا ونيبال ورواندا. وفي المناطق الأكثر نموا يبلغ متوسط مستوى الانتشار ٧١ في المائة.

٧٣ - وتبدي معظم البلدان النامية التي تتوافر عنها بيانات الاتجاهات زيادة كبيرة في استخدام وسائل منع الحمل. ولم تكن الزيادات السريعة جدا أثناء الفترة الأخيرة شائعة كما كانت عليه أثناء السبعينات ومطلع الثمانينات، إلا أن الصورة العامة لا تزال تمثل نموا سريعا مطردا في انتشار وسائل منع الحمل. وفي نسبة تزيد على ٦٠ في المائة من البلدان النامية التي تم قياس الاتجاهات بالنسبة إليها، ما فتئ انتشار وسائل منع الحمل يتزايد بنسبة تربو على ١ في المائة من الأزواج سنويا. وبالرغم من أنه لا يزال هناك كثير من البلدان الأفريقية التي لا تزال فيها مستويات الاستعمال منخفضة جدا، فإن الدراسات الاستقصائية التي أجريت في السنوات القليلة الماضية قد أضافت دليلا على زيادة استعمال وسائل منع الحمل في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى؛ وتشمل البلدان التي سجلت مؤخرا زيادات كبيرة في مستويات استعمال وسائل منع الحمل بوتسوانا والكاميرون وكينيا وليسوتو ورواندا وزمبابوي.

٧٤ - وتمثل الوسائل الفعالة نسبيا^(٧) السريرية والمتعلقة بالأمداد بالمواد نسبة تبلغ حوالي ٨٠ في المائة من استعمال وسائل منع الحمل في جميع أنحاء العالم. أما التعقيم فيمثل وحده الثلث من جميع وسائل منع الحمل المستعملة، ويمثل تعقيم الإناث الذي تجري ممارسته أربع أضعاف تعقيم الذكور (قطع القناة الدافقة). وتمثل الوسائل السريرية والمتعلقة بالأمداد بالمواد نصيبا من استعمال وسائل منع الحمل في البلدان النامية أكبر من البلدان المتقدمة النمو. بيد أنه تجدر ملاحظة أن آخر المعلومات المتوفرة عن كثير من البلدان المتقدمة النمو ترجع الى السبعينات. وما فتئت الوسائل الحديثة لمنع الحمل تحل محل الوسائل القديمة، وخاصة الجماع الناقص، في كثير من البلدان الأوروبية، بالرغم من أن الوسائل التقليدية لا تزال شائعة في معظم بلدان شرق وجنوب أوروبا وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا.

٧٥ - وتم تحقيق تقدم سريع في توسيع نطاق توفر وسائل منع الحمل في البلدان النامية. وكانت أوسع الوسائل المتاحة انتشارا هي الرفال والحبوب، وقدر أنها متاحة بسهولة الى حوالي ٧٠ في المائة من سكان البلدان النامية في عام ١٩٨٩. وقدر أن تعقيم الإناث ووسائل منع الحمل داخل الرحم متاحة بسهولة الى ٦٢ في المائة من السكان، وتعقيم الذكور الى ٥٧ في المائة. وقدر أن حوالي نصف السكان يتمكنون من الحصول بسهولة على خدمات الإجهاض المأمونة.

٧٦ - وبالرغم من الانتشار السريع لممارسة منع الحمل، فلا تزال الولادات غير المرغوب فيها تشكل حوالي ربع مجموع الخصوبة وقت اجراء الدراسات الاستقصائية في البلدان النامية في أواخر الثمانينات. وبالرغم من انخفاض مستويات الخصوبة، فقد انخفض عدد الأطفال المرغوبين في بعض الأحيان بصورة أسرع بكثير. وفي ١٥ بلدا ناميا حيث يمكن مقارنة الاتجاهات، ارتفعت النسبة المئوية للنساء الولادات اللواتي لم يعدن راغبات في إنجاب مزيد من الأطفال بنحو ١٠ نقاط مئوية وسطيا بين الدراسات الاستقصائية عن الخصوبة في العالم التي أجريت في السبعينات والدراسات الاستقصائية الديموغرافية والصحية التي أجريت بعد ذلك بعقد تقريبا. وانخفض متوسط عدد الأطفال المرغوبين بنسبة متوسطة تبلغ ٢٠ في المائة.

٢ - السياسات

٧٧ - في السنوات الثلاث التي مضت من العقد النهائي من القرن العشرين، تعتبر نسبة تبلغ ٤٥ في المائة من البلدان في العالم أن مستوى الخصوبة لديها مرتفع جدا (انظر الجدول الثاني). ويمثل هذا العدد ٦٧ في المائة من سكان العالم. ويعتبر التحول التدريجي نحو اعتبار الخصوبة مفرطة (٤٠ في المائة من مجموع البلدان ترى هذا الرأي في عام ١٩٨٦) استمرارا لاتجاه طويل الأجل كان جاريا بالفعل أثناء الفترة ١٩٧٦-١٩٨٣، عندما زادت هذه النسبة المئوية زيادة طفيفة من ٣٥ الى ٣٧ في المائة. وانخفضت النسبة المئوية للبلدان التي ترى أن الخصوبة لديها منخفضة جدا من ١٣ في المائة في عام ١٩٨٣ الى ١٢ في عام ١٩٩٣، في حين انخفضت النسبة المئوية للبلدان التي ترى أن الخصوبة لديها مرضية من ٤٥ الى ٤٤ في المائة بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٩٣.

٧٨ - وتعتبر الاتجاهات في السياسات التي تم اتباعها للتأثير في مستوى الخصوبة مماثلة للآراء التي تراها البلدان بشأن مستويات الخصوبة لديها. وزادت النسبة المئوية للبلدان التي تقوم بالتدخل لتخفيض مستوى الخصوبة من ٢٦ الى ٤١ في المائة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٩٣، في حين أن النسبة المئوية للبلدان التي تتدخل لرفع مستوى الخصوبة زادت زيادة طفيفة أثناء الفترة نفسها من ٩ الى ١٢ في المائة. وانخفضت النسبة المئوية للبلدان التي تنتهج سياسة عدم التدخل انخفاضا حادا من ٥١ الى ٣٣ في المائة.

٧٩ - بيد أن هذا التحليل العالمي، يخفي قدرا كبيرا من التنوع الذي يبدو في مستوى أدنى من التجميع. وعلى سبيل المثال، في حين أن ٦٣ في المائة من البلدان النامية في عام ١٩٩٣ ترى أن مستوى الخصوبة لديها مرتفع جدا، فإنه لم يكن يرى هذا الرأي من البلدان المتقدمة النمو سوى بلد واحد. ويرى أكثر من ثلثي البلدان المتقدمة النمو بقليل (٧٠ في المائة) أن معدلات الخصوبة لديها مرضية. أما البلدان النامية (٧ في المائة) التي ترى أن الخصوبة لديها منخفضة جدا فهي في الغالب البلدان ذات العدد الصغير نسبيا من السكان والكثافة المنخفضة من السكان.

الجدول ١٠ - المعدل المتوسط لانتشار وسائل معنية لمنع الحمل، حسب المناطق في عام ١٩٨٧ أو حوالیه

المنطقة	جميع الوسائل	الوسائل الحديثة ^(١)	التعقيم				داخل الرحم	الرفال	وسائل الحاجز المهبلي	الدورة	الانسحاب	وسائل أخرى
			ذكور	إناث	الحبوب	الحقن						
ألف - النسبة المئوية للأزواج الذين تكون المرأة في سن الانجاب												
العالم	٥٣	٤٤	١٦	٤	٧	١	١١	٥	١	٤	٤	١
المناطق الأقل نموا	٤٨	٤٤	١٨	٥	٥	١	١٢	٣	٠,٣	٢	١	١
افريقيا	١٧	١٣	١	-	٧	١	٣	١	٠,٢	٢	١	١
شمال افريقيا	٣١	٢٧	٢	-	١٦	٠,٣	٨	١	٠,٣	٢	٢	١
جنوب الصحراء الكبرى	١٣	١٩	١	-	٤	٢	١	٠,٥	٠,٢	٢	١	١
آسيا وأوقيانوسيا ^(ب)	٥٣	٤٩	٢١	٦	٤	١	١٤	٣	٠,٣	٢	١	١
شرق آسيا ^(ب)	٧٢	٧١	٢٨	٨	٣	٠,٢	٢٩	٢	٠,٤	١	٠,٢	٠,٣
بلدان أخرى	٤٠	٣٤	١٦	٥	٤	١	٤	٤	٠,٣	٢	٢	٢
أمريكا اللاتينية	٥٧	٤٧	٢٠	١	١٦	١	٦	٢	١	٥	٣	١
المناطق الأكثر نموا	٧١	٤٧	٨	٤	١٤	-	٦	١٣	٢	٩	١٣	٢
باء - النسبة المئوية لمستعملي وسائل منع الحمل												
العالم	١٠٠	٨٣	٢٩	٨	١٤	٢	٢٠	٩	١	٧	٨	٢
المناطق الأقل نموا	١٠٠	٩١	٣٧	٩	١١	٢	٢٥	٥	١	٤	٣	٢
أفريقيا	١٠٠	٧٩	٩	-	٤٠	٨	١٨	٤	١	٩	٥	٦
شمال افريقيا	١٠٠	٨٨	٦	-	٥١	١	٢٥	٤	١	٥	٥	٢
جنوب الصحراء الكبرى	١٠٠	٧٠	١١	-	٢٨	١٦	١٠	٤	١	١٣	٦	١١
آسيا وأوقيانوسيا ^(ب)	١٠٠	٩٢	٣٩	١١	٧	٢	٢٧	٦	١	٣	٢	٢

٠,٤	٠,٢	١	١	٣	٤٠	٠,٣	٥	١١	٣٩	٩٨	١٠٠	شرق آسيا ^(ب)
٤	٥	٦	١	٩	١١	٤	١١	١١	٣٩	٨٥	١٠٠	بلدان أخرى
٢	٦	٩	١	٤	١١	٢	٢٨	١	٣٦	٨٤	١٠٠	أمريكا اللاتينية
٢	١٩	١٣	٣	١٨	٨	-	٢٠	٦	١١	٦٦	١٠٠	المناطق الأكثر نموا

المصدر: أقرص بيانات مستعملي وسائل منع الحمل في العالم، ١٩٩١ (ST/ESA/SER.R/120)، وملفات البيانات التي تحتفظ بها شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليلي السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

ملاحظة: تعكس التقديرات افتراضات عن استعمال وسائل منع الحمل في البلدان التي لا تتوفر عنها بيانات (انظر النص).

(أ) بما في ذلك تعقيم الذكور والاناث والحبوب والحقن والوسائل داخل الرحم والحاجز المهيلي.

(ب) باستثناء اليابان.

الجدول ١١ - آراء الحكومات في مستوى الخصوبة، ١٩٧٦-١٩٩٣ (نسبة مئوية)

السنة	منخفض أكثر مما ينبغي	مرض	مرتفع أكثر مما ينبغي	المجموع	عدد البلدان
١٩٧٦	١١,٥	٥٣,٢	٣٥,٣	١٠٠,٠	١٥٦
١٩٨٣	١٣,١	٤٥,٢	٣٦,٩	١٠٠,٠	١٦٨
١٩٨٦	١٤,١	٥٠,٠	٤٠,٠	١٠٠,٠	١٧٠
١٩٨٩	١٢,٤	٤٥,٩	٤٤,١	١٠٠,٠	١٧٠
١٩٩٣	١١,٦	٤٣,٧	٤٤,٧	١٠٠,٠	١٩٠

المصدر: مصرف بيانات السياسات السكانية لدى شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٨٠ - ومن بين مناطق العالم، شهدت افريقيا أكبر عدد من التغيرات في سياسات الخصوبة الوطنية. فقد بدأت ثمانية بلدان افريقية (اثيوبيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، سيراليون، غينيا، الكونغو، مالي، ملاوي،

موزامبيق) تنفيذ سياسات تهدف الى تخفيض معدلات الخصوبة، فوصل عدد البلدان الافريقية التي تنتهج سياسات لتخفيض الخصوبة الى ٣٦ بلداً من جملة ٥٣ بلداً.

٨١ - وتعد سياسات الحكومات بشأن الاستخدام الفعال لوسائل منع الحمل العصرية من المحددات الهامة للسلوك التناسلي ولصحة الأم والطفل. والدعم المباشر يستتبع أن توفر خدمات تنظيم الأسرة عن طريق مرافق تديرها الحكومات مثل المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية بأنواعها فضلاً عن الأخصائيين العاملين بالميدان. وحتى عام ١٩٩٣، كان أكثر من ثلاثة أرباع البلدان جميعاً (٨٢ في المائة) يقدم دعماً مباشراً، على حين كان ٧ في المائة يقدم الدعم بطريقة غير مباشرة و ١٠ في المائة لا يقدم أي دعم. واثان في المائة من البلدان لا يتوافر بها سوى إمكانية محدودة للاستعانة بوسائل منع الحمل. وتمثل هذه التطورات تحولات جذرية نحو الدعم الحكومي لوسائل منع الحمل منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان في عام ١٩٧٤، عندما كان ٥٥ في المائة من مجموع البلدان يدعم وسائل منع الحمل بشكل مباشر، و ١٥ في المائة يقدم هذا الدعم بشكل غير مباشر، و ٢٢ في المائة لا يقدم أي دعم، وكانت إمكانية الاستفادة من وسائل منع الحمل في ٢ في المائة منها محدودة. ورغم انتشار الدعم الحكومي المباشر للوسائل العصرية لتنظيم الأسرة، فلا يزال يعتقد أن الطلب على خدمات تنظيم الأسرة يفوق المعروض منها. ففي عام ١٩٩٠، على سبيل المثال، يقدر أن ٣٠٠ مليون امرأة في البلدان النامية لم يكن في استطاعتهن الحصول بيسر على وسائل منع الحمل المأمونة والفعالة.

٨٢ - ومن أقدم أساليب الحد من عدد المواليد وأكثرها شيوعاً الإجهاض المحدث. إذ يقدر أن عدداً يتراوح ما بين ٣٦ مليون و ٥٣ مليون حالة إجهاض تحدث تؤدي سنوياً، منها ١٥ مليون حالة يعتقد أنها تؤدي في سرية. وطبقاً لدراسة أعدتها الأمم المتحدة عن سياسات الإجهاض (الأمم المتحدة، ١٩٩٢)، و ١٩٩٣، وأخرى على وشك الصدور)، استناداً الى المعلومات المتاحة عن ١٨٦ دولة، فإن الغالبية الساحقة من البلدان (٩٢ في المائة) تبيح الإجهاض من أجل انقاذ حياة المرأة. أما البلدان التي تسمح بالإجهاض لإنقاذ حياة المرأة فهي شيلي ومالطة، حيث يحظر الإجهاض تحت أي ظروف. وفي عدد من البلدان الأخرى، تحظر القوانين الخاصة بالإجهاض اتيان الإجهاض تحت أي ظروف. غير أن القوانين والمراسيم أو المدونات الأخرى تسمح بالإجهاض تحت ظروف معينة. ومن أمثلة هذه البلدان جمهورية افريقيا الوسطى والجمهورية الدومينيكية والفلبين ومصر، حيث تسمح المبادئ العامة للقانون الجنائي بالإجهاض لإنقاذ حياة المرأة؛ وسان مارينو وكولومبيا وموريشيوس حيث يسمح التفسير القانوني بشكل عام بالإجهاض لإنقاذ حياة المرأة؛ وهندوراس حيث تسمح به مدونة آداب مهنة الطب لإنقاذ حياة المرأة؛ ونيبال، حيث تسمح به قواعد المجلس الطبي. والإجهاض للمحافظة على الصحة الجسدية للمرأة مباح في ١٢١ بلداً (٦٥ في المائة). والإجهاض مسموح به في عدد أقل من البلدان، ٩٨ بلداً (٥٢ في المائة) للمحافظة على الصحة العقلية للمرأة وفي ٨٣ بلداً (٤٥ في المائة) متى كان الحمل ناتجاً عن اغتصاب أو السفاح بين ذوي القربى. وينخفض

العدد الى ٨١ بلدا (٤٤ في المائة) متى كان هناك احتمال أن يكون الجنين مصابا بعاهة والى ٥٥ بلدا (٣٠ في المائة) لأسباب اقتصادية واجتماعية. وأخيرا، الإجهاض في ٤١ بلدا (٢٢ في المائة) متاح بناء على الطلب.

الشكل السابع - الأسباب التي يسمح بالإجهاض بناءً عليها
(نسبة مئوية)

المصادر: سياسات الإجهاض: استعراض عالمي، المجلد الأول، أفغانستان إلى فرنسا (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.XIII)؛ المجلد الثاني، غابون إلى النرويج (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.XIII.2)؛ المجلد الثالث، عمان إلى زمبابوي (منشورات الأمم المتحدة، وشبكة الصدور).

٨٣ - ويكشف تحليل الـ ١٨٦ بلدا حسب مستوى التنمية عن اختلافات هامة في سياسات الإجهاض بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية (انظر الشكل السابع). فعلى سبيل المثال، ٧٧ في المائة من جملة ٥٦ بلدا متقدم النمو، يسمح بالإجهاض المبني على أي سبب عدا الإجهاض "بناء على الطلب". وعلى النقيض من ذلك، من بين ١٣٠ بلدا ناميا، تتراوح النسبة المئوية للبلدان التي تبيح الإجهاض تراوفا كبيرا. فبينما تسمح ٩٢ في المائة من البلدان النامية، بالإجهاض لإنقاذ حياة المرأة، لا يسمح بالإجهاض لأسباب اقتصادية أو اجتماعية سوى ٩ في المائة، مقابل ٧٧ في المائة من البلدان المتقدمة النمو. كذلك، في الوقت الذي لا تسمح فيه بالإجهاض "بناء على الطلب" سوى ٦ في المائة فقط من البلدان المتقدمة النمو، فإن ٥٩ في المائة من البلدان المتقدمة النمو تفعل ذلك. واستنادا الى المعلومات الواردة من ١٨٦ بلدا، تدل البيانات على أن سياسات الإجهاض تتميز بطابع تقييدي في البلدان النامية، يفوق كثيرا هذه السياسات في البلدان المتقدمة النمو.

٨٤ - وتقدر منظمة الصحة العالمية أن الإجهاض غير المأمون يتسبب فيما يتراوح بين ربع وثلث وفيات الأمهات في العالم أجمع، وكثيرا ما يتسبب في أذى مستديما لصحة المرأة التي تنجو من الإجهاض. ويكاد يكون جميع هذه الوفيات وجميع الآثار السيئة على الصحة أمرا يمكن تجنبه. وتشير الدراسات الصادرة عن المستشفيات في أنحاء من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية الى أن عدد عمليات الإجهاض غير المأمونة يتزايد في مناطق كثيرة. كما يسبب التعامل مع التعقيدات الناجمة عن الإجهاض غير المأمون استنزافا كبيرا لموارد المستشفيات، كثيرا ما يكون على حساب الخدمات الأخرى المتعلقة بالأمومة.

دال - التوزيع السكاني

١ - الاتجاهات

٨٥ - تشير التقديرات المنقحة حديثا التي أجرتها الأمم المتحدة أن ٤٣ في المائة (٢,٢٨ بليون) من سكان العالم في منتصف عام ١٩٩٠ كان يعيش، في مناطق حضرية ويؤلف ٣٤ في المائة (١,٤ بليون) من سكان الأقاليم الأقل نموا و ٧٣ في المائة (٠,٩ بليون) من سكان الأقاليم الأكثر نموا (انظر الشكل الثامن).

الشكل الثامن - النسبة المئوية لمجموع السكان الذين يعيشون في مناطق
حضرية: ١٩٧٠ و ١٩٩٠ و ٢٠٢٥

المصدر: مستقبل التحول الحضري في العالم (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.III.11).

٨٦ - وتشير الاسقاطات الى أن مستوى التحضر سيرتفع الى ٤٨ في المائة (٢,٩٦ بليون) بحلول عام ٢٠٠٠. كذلك تظهر اسقاطات الأمم المتحدة أن هذا الرقم سيرتفع بحلول عام ٢٠٢٥ الى ما ينوف على ٦٠ في المائة وسوف يمثل ٥٧ في المائة من سكان المناطق الأقل نموا و ٨٤ في المائة من سكان المناطق الأكثر نموا.

٨٧ - وتختلف أنماط التحضر اختلافا بينا بين الأقاليم الأكثر نموا والأقاليم الأقل نموا. ومن هنا، فبينما تمر المناطق الأقل نموا بعملية تحضر سريعة، وهي عملية يقدر أن تستمر لعقود زمنية طويلة، تشهد عملية التحضر في المناطق الأكثر نموا تباطؤا تدريجيا.

٨٨ - وبقدوم عام ٢٠١٥ سيكون مستوى التحضر في المناطق الأقل نموا قد بلغ حد ال ٥٠ في المائة؛ وبحلول عام ٢٠٢٥ سيصل الى ٥٧ في المائة، ليشمل أكثر من ٤ بلايين من السكان.

٨٩ - والبلدان الأقل تقدما ال ٤٧، مستويات التحضر بها أقل ومعدلات النمو الحضري بها أعلى منها في المناطق الأقل نموا ككل. وتشير الاسقاطات بالنسبة لها الى أن مستوى التحضر بها سيصل الى ٤٤ في المائة بحلول ٢٠٢٥، أي أكثر من ضعفي مستواه بها في عام ١٩٩٠.

٩٠ - ويقدر المعدل الحالي لنمو السكان الحضريين في العالم عن آخر فترة خمس سنوات (١٩٩٠-١٩٨٥) ب ٢,٧ في المائة في السنة (٣,٨ في المائة في المناطق الأقل نموا و ١ في المائة في المناطق الأكثر نموا). ويتوقع أن يقارب هذا المعدل حد ال ٢,٥ في المائة عند انتهاء القرن؛ وأن ينخفض خلال كل فترة من فترات السنوات الخمس التالية، وأن يهبط الى ما دون ٢ في المائة للمرة الأولى في الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٠.

٩١ - ولا يزال سكان الأرياف في العالم تتزايد أعدادهم، ويتوقع استمرار تزايدهم، وإن كان ذلك بزيادات أقل فأقل حتى عام ٢٠١٥، حتى يفترض أن تبدأ أعدادهم في الانحدار ببطء. وتشير الاسقاطات الى أن سكان الأرياف سيزدادون من ٣,٠ بلايين في عام ١٩٩٠ الى ٣,٣ بليون في عام ٢٠٢٥؛ ويتوقع أن تهبط معدلات النمو الريفي من ١,١ في المائة في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ الى ٠,٤ في المائة في الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٠.

٩٢ - والفروق بين المناطق الأكثر نموا والمناطق الأقل نموا لافتة للنظر بشكل كبير. فمعدلات النمو الريفي كانت سالبة في المناطق الأكثر نموا طوال أربعة عقود، ويتوقع أن تتسارع خطى هذا الانحدار في العقود المقبلة الى أن تصل الى معدل - ١,٥ في المائة في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥.

٩٣ - وفي المناطق الأقل تقدما، تشير الاسقاطات الى أن الأعداد المطلقة لسكان الأرياف ستستمر في الزيادة حتى سنة ٢٠١٥؛ ومع ذلك فقد بدأت معدلات التزايد في الهبوط بالفعل، من ٢,٢ في المائة في الفترة ١٩٦٥-١٩٧٠ الى ١,٢ في المائة في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠، ويتوقع أن تصل الى معدل سالب قدره - ٠,٣ في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥.

٩٤ - وتقيم نسبة كبيرة من سكان الحضر في تجمعات حضرية كبيرة. ففي عام ١٩٩٠، كان ٣٦ في المائة من سكان الحضر في العالم يقيمون في تجمعات تضم مليونا أو أكثر من السكان و ١٥ في المائة يقيمون في تجمعات تضم ٥ ملايين أو أكثر.

٩٥ - وتعد طوكيو أكبر تجمع حضري في العالم منذ عام ١٩٧٠ وتشير الاسقاطات الى أنها ستظل كذلك الى عام ٢٠١٠. والى جانب طوكيو، كانت أكبر ١٠ مدن في العالم في عام ١٩٩٠ هي شنغهاي، وبومباي وسيول في آسيا؛ وسان باولو ومكسيكو سيتي وبوينس آيرس وريو دي جانيرو في أمريكا اللاتينية؛ ونيويورك ولوس انجيلوس في أمريكا الشمالية. ويتراوح عدد سكان هذه المدن بين ٢٥ مليونا في طوكيو، أكثر المدن سكانا بفارق كبير، وزهاء ١٠ ملايين يقيمون في ريو.

٩٦ - وتزداد عدد التجمعات الحضرية الكبيرة جدا، أي المدن التي يبلغ عدد سكانها ١٠ ملايين أو أكثر، زيادة سريعة، وخاصة في الأقاليم الأقل نموا. ويتوقع، بحلول عام ٢٠١٠ أن يكون هناك ٢٦ تجمعا حضريا يقيم بها ١٠ ملايين أو أكثر من السكان، ٢١ من تلك التجمعات في الأقاليم الأقل نموا. وستكون أقاليم آسيا الأقل نموا موطن لـ ١٤ من تلك المدن الضخمة للغاية؛ وستكون خمس من هذه المدن في أمريكا اللاتينية؛ واثنان في افريقيا.

٩٧ - وتتميز التجمعات الحضرية الواقعة في المناطق الأقل تقدما بمعدلات نمو أعلى بكثير، وكذلك بتراوح في المعدلات أكبر منها في المناطق الأكثر نموا. وعلى سبيل المثال، فإن معدلات النمو الحالية بالمدن الكبرى التالية في جنوب آسيا تبلغ ٣,٥ في المائة أو أكثر، ويتوقع أن تستمر معدلاتها حوالي ٣ في المائة أو أكثر حتى عام ٢٠١٠: بومباي، دلهي، كراتشي، دكا، لاهور، حيدرآباد وبنغالور. وثمة مدن كبيرة أخرى يتوقع أن تستمر معدلات نموها العالية وهي: بانكوك، واستنطبول، وجاكرتا، ولاغوس، ومترومانيلا وطهران.

٩٨ - ويمكن اعتبار الهيكل الحضري للبلد بمثابة مقياس تقريبي لمستوى التنمية به. ويعرف التركيز السكاني للبلد في مدينة واحدة كبيرة للغاية بالمدن الكبرى. وفي سبعة من أكبر التجمعات الحضرية الـ ٢٦،

كان ٣٠ في المائة من سكان بلدانها الحضريين في عام ١٩٩٠ يعيشون في: بانكوك، وبوينس آيرس، والقاهرة ودكا، وليما، وميترومانيل، وسيول؛ وجميع هذه المدن توجد في مناطق أقل نمواً.

٩٩ - وكثيراً ما تتركز المناقشات المتعلقة بالأمكان الحضرية والتحضر على المدن الكبيرة الحجم للغاية، إلا أن معظم الناس - وحتى معظم سكان الحضر - لا يعيشون في المدن الكبرى. ففي عام ١٩٩٠ كان ٦٤ في المائة من جميع سكان الحضر في العالم يعيشون في مدن يقل عدد سكانها عن مليون نسمة.

٢ - السياسات

١٠٠ - في عام ١٩٩٢، كان عدد الحكومات التي تعتبر أنماط التوزيع السكاني بها مرض لا يتجاوز ٥٠ حكومة من جملة ١٩٠ دولة في الأمم المتحدة، عضوا كانت أو مراقبا (٢٦ في المائة) (انظر الجدول ١٢)، بينما أعربت ١٤٠ حكومة (٧٤ في المائة) عن عدم ارتياحها. على أن هذه الأرقام تمثل تحسناً عن أرقام عام ١٩٩٠: فلم يعرب عن ارتياحه للتوزيع السكاني لديه سوى ٣٢ دولة من جملة ١٦٩ من الدول الأعضاء أو المراقبين (١٩ في المائة)، على حين أرادت ١٣٧ دولة (٨١ في المائة) تغييراً.

١٠١ - وكانت حكومات البلدان الأكثر تقدماً أميل إلى اعتبار الأنماط التوزيعية بها مرضية. فقد أفادت تسعة وثلاثون في المائة من البلدان الأكثر نمواً بأن التوزيع السكاني لديها مرض، مقابل ٢١ في المائة فقط من البلدان الأقل نمواً (٢٨ من ١٣٤ بلداً). ومع ذلك، كان الرقم الأخير يمثل في الواقع زيادة على رقم عام ١٩٩٠ وهو ١٤ في المائة.

الجدول ١٢ - نظرة الحكومات لأنماط التوزيع المكاني، حسب مستوى التنمية، ١٩٩٢

العالم		البلدان الأكثر نمواً		البلدان النامية	
العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية
٥٠	٢٦	٢٢	٣٩	٢٨	٢١
٦٥	٣٤	٢٧	٤٨	٣٨	٢٨
٧٥	٣٩	٧	١٣	٦٨	٥١
١٩٠	١٠٠	٥٦	١٠٠	١٣٤	١٠٠
توزيع مرض					
تغيير طفيف مرغوب فيه					
تغيير كبير مرغوب فيه					
المجموع					

١٠٢ - إن معظم الحكومات التي أبدت رغبة في إحداث تغيير ما في أنماط توزيعها أرادت إجراء تغييرات كبيرة. فقد أعربت ٧٥ حكومة من أصل ١٩٠ حكومة (٣٩ في المائة) عن رأي مؤداه أن بلدانها بحاجة إلى تغييرات كبيرة. وكان ذلك يصح بصفة خاصة على البلدان النامية: فقد ارتأى ٦٨ بلدا من أصل ١٣٤ من البلدان النامية (٥١ في المائة) أن من الضروري إحداث تغييرات توزيعية كبيرة، بالمقارنة مع ٧ بلدان من أصل ٥٦ من البلدان المتقدمة النمو (١٣ في المائة). وأعرب ثلاثون بلدا من ضمن ٤٧ من أقل البلدان نموا عن الحاجة إلى تغييرات توزيعية كبيرة، بينما اعتبرت خمسة فقط من هذه البلدان أن أنماطها الحالية مرضية.

١٠٣ - وارتأى سبعة وعشرون بلدا من بين ٥٦ من البلدان المتقدمة النمو (٤٨ في المائة) أن من المناسب إجراء تغييرات كبيرة في أنماط توزيع سكانها، بالمقارنة مع ٣٨ بلدا من بين ١٣٤ بلدا من البلدان النامية (٢٨ في المائة).

١٠٤ - وكانت الاختلافات الإقليمية في نظرة الحكومات ملفتة للنظر (انظر الشكل التاسع). فقد تبين أن الحكومات الأفريقية غير مرتاحة للغاية لتوزيع سكانها: حيث اعتبرت ١٥ في المائة منها فقط أن الأنماط الحالية مرضية بينما أعربت ٦٦ في المائة منها عن رغبة في إجراء تغييرات رئيسية في أنماط توزيع سكانها. وفي شمال وغرب إفريقيا، لم تؤيد حكومة واحدة الوضع الراهن. وأعربت ٣٥ حكومة من بين ٥٣ من الحكومات الأفريقية عن رأي مؤداه أن من المستصوب إجراء تغييرات رئيسية في توزيع سكانها.

الشكل التاسع - آراء الحكومات بشأن مدى استصواب التوزيع المكاني، ١٩٩٢

المصدر: مصرف بيانات السياسات السكانية الذي ترعاه شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

١٠٥ - وأظهرت حكومات أمريكا اللاتينية كذلك عدم ارتياح لأنماط توزيع سكانها. فبينما أعربت ٢٧ في المائة منها عن ارتياحها للأنماط الحالية، ارتأت ٤٨ في المائة أن من المستصوب إجراء تغييرات رئيسية. وفيما يتعلق بالحكومات الآسيوية، أعربت ٣٩ في المائة منها عن رغبتها في إجراء تغيير كبير، ولكن عددا كبيرا منها (٤٥ في المائة) ارتأت أن إجراء تغييرات طفيفة سيكون. وأعربت ست من بين ٢٨ من الحكومات الآسيوية عن رأي مؤداه أن التوزيع الحالي لسكانها مرض.

١٠٦ - ومن المرجح بدرجة أقل أن تعرب المناطق المتقدمة النمو عن عدم الرضا عن أنماطها الحالية. ففي أوروبا، مثلا، أبدت ٤٤ في المائة من الحكومات رأيا مؤداه أن التوزيع الحالي لسكانها مرض. ومن بين ٢٢ من الحكومات التي ارتأت أن من المستصوب إجراء تغييرات، أعربت ست فقط عن رغبتها في إجراء تغيير كبير. أما حكومتا أمريكا الشمالية فتعتقدان أن الأنماط الحالية لتوزيع سكانهما مرض. ومن ناحية أخرى، ذكرت اليابان أنها غير مرتاحة للتوزيع الحالي لسكانها وأنها تريد إجراء تغييرات كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بالنمو السريع الذي تشهده منطقة الحاضرة طوكيو.

١٠٧ - وفيما يتعلق بالسياسات التي ترمي إلى التأثير في الهجرة الداخلية، تبنت ٦٤ في المائة من حكومات العالم سياسات ترمي إلى إبطاء الاتجاه الحالي أو عكس اتجاهه، وهو بصفة عامة حركة المهاجرين الريفيين إلى المدن. ومن الأرجح أن تنفذ مثل هذه السياسات في البلدان النامية، حيث مازال النزوح إلى المناطق الحضرية يجري بسرعة.

هـ - الهجرة الدولية

١ - الاتجاهات

١٠٨ - شهد عقد الثمانينات تغييرات حادة في اتجاهات الهجرة على النطاق العالمي. وحوى الجزء الأول الوارد أعلاه، بشأن اللاجئين، بيانا بالتغييرات التي تأخذ مجراها فيما يتصل بالهجرة الطوعية. ويركز هذا الجزء الفرعي على أنواع أخرى من تدفقات الهجرة، لا سيما الهجرات التي تلتقي في المنطقتين التقليديتين للهجرة، آسيا وأوروبا.

١٠٩ - في أوساط بلدان الهجرة التقليدية حدث تطور كبير يتمثل في زيادة نسبة المهاجرين الذين يأتون من البلدان الآسيوية. فخلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩، بلغت حصة الآسيويين ٤١ في المائة من المهاجرين الذين سمحت استراليا بدخولهم، و ٤٤ في المائة من المهاجرين الذين سمحت الولايات المتحدة الأمريكية بدخولهم، و ٤٨ في المائة من المهاجرين الذين سمحت كندا بدخولهم. وانخفضت حصة الأوروبيين، بعد أن

كانوا يمثلون نسبة كبيرة من المهاجرين الى استراليا وكندا حتى عام ١٩٧٥، انخفاضاً حاداً لتصل الى ٣١ في المائة و ٣٤ في المائة على التوالي، بحلول الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩. وفي الولايات المتحدة فاق عدد الآسيويين عدد المهاجرين الى الداخل الآتين أصلاً من الأمريكتين.

١١٠ - وشهدت جميع هذه البلدان الثلاثة للهجرة إلى الداخل زيادة في العدد الاجمالي للمهاجرين الذين سمحت بدخولهم خلال الفترتين ١٩٨٠ - ١٩٨٤ و ١٩٨٥ - ١٩٨٩. فخلال عقد الثمانينات ككل، سمحت استراليا بدخول ١,١ من ملايين المهاجرين اليها؛ وسمحت كندا بدخول قرابة ١,٣ من الملايين؛ والولايات المتحدة حوالي ٥,٩ ملايين. وبالإضافة الى ذلك، قامت الولايات المتحدة، بفضل قانون اصلاح ومراقبة الهجرة لعام ١٩٨٦، بتنظيم مركز قرابة ٢,٥ من ملايين الأشخاص خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩١. وبلغت حصة الأشخاص الذين أتوا أصلاً من الأمريكتين حوالي ٩٠ في المائة من الذين أصبحت اقامتهم قانونية.

١١١ - وفي أوروبا، تشير البيانات المتاحة بشأن تدفقات الهجرة وأعداد الأجانب الموجودين في بلدان مختارة الى أن البلدان المستقبلية الرئيسية في هذه المنطقة شهدت صافي هجرة يعد منخفضاً للغاية بل وحتى سلبياً خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤، لكن صافي الهجرة هذا زاد زيادة ملحوظة في معظم هذه البلدان خلال النصف الثاني من العقد. ففي جمهورية ألمانيا الاتحادية سابقاً، بصفة خاصة، زاد صافي الهجرة من ١٥ ٠٠٠ شخص فقط خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ الى قرابة ١,٩ من ملايين الأشخاص خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩. وخلال الفترتين، بلغت مكاسب المواطنين الألمان نسباً كبيرة من المكسب الاجمالي لصافي الهجرة. بل إنه خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤، سجلت جمهورية ألمانيا الاتحادية سابقاً خسارة في صافي الهجرة في أوساط الأجانب، في حين بلغ مكسب المواطنين الألمان من صافي الهجرة ١٦١ ٠٠٠ نسمة. وخلال العقد ككل، كسبت ألمانيا أكثر من ١,١ من ملايين المواطنين عن طريق الهجرة. وقد صارت هذه التطورات ممكنة بفضل تخفيف القيود المفروضة على الهجرة الى الخارج في بلدان أوروبا الشرقية وكون القانون الألماني يمنح حقوق المواطنة للأشخاص الذين يعيشون في الخارج ويعتبرون من أصل ألماني، أي من يطلق عليهم اسم الألمان الإثنيين. ومع ذلك فإن التجربة الألمانية، التي يتردد صداها في تطورات حدثت في بلدان أخرى، تعد استثنائية من حيث الحجم: ففي البلدان الأخرى، كانت مكاسب صافي الهجرة التي سجلت خلال عقد الثمانينات أصغر الى حد كبير، حيث بلغت ٢٦٣ ٠٠٠ مهاجراً في هولندا و ٢٠٧ ٠٠٠ في سويسرا و ١٤٦ ٠٠٠ في السويد. وفضلاً عن ذلك سجلت بلجيكا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية خسائر في صافي الهجرة خلال هذا العقد (انظر الجدول ١٣).

الجدول ١٣ - المتوسط السنوي لصافي هجرة المواطنين والأجانب في ستة بلدان أوروبية: من ١٩٧٠-١٩٧٤ الى ١٩٨٥-١٩٨٩ (بآلاف الأشخاص)

المتوسط السنوي لعدد المهاجرين إلى الداخل				مركز المهاجر	البلد المستقبل
١٩٨٩-١٩٨٥	١٩٨٤-١٩٨٠	١٩٧٩-١٩٧٥	١٩٧٤-١٩٧٠		
١٩٣,١	٣٢,٢	٣٨,٧	٩,٢	مواطنون	ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) سابقا
١٨٤,٦	٢٩,٢-	٣٢,٤-	٢٩٧,٠	أجانب	
٣٧٧,٧	٣,٠	٦,٤	٣٠٦,٢	المجموع	
٩,٣-	١٠,٧-	٤,٢-	٣,٧-	مواطنون	بلجيكا
٧,٦	٠,١-	٩,٥	٢٠,٧	أجانب	
١,٧-	١٠,٨-	٥,٣	١٧,١	المجموع	
٢,٩-	٣,٣-	١,٥-	٤,٢-	مواطنون	السويد
٢٧,٣	٨,١	١٨,٩	١١,٩	أجانب	
٢٤,٤	٤,٨	١٧,٥	٧,٦	المجموع	
٧,٨	٣,٠	مواطنون	سويسرا
١٨,١	١٢,٤	أجانب	
٢٥,٩	١٥,٥	المجموع	
٢٣,٠-	٦٢,٢-	٦١,٤-	٩٢,٠-	مواطنون	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٤٧,٢	٣٤,٨	٤٠,٤	٤١,٨	أجانب	
٢٤,٢	٢٧,٤-	٢١,٠-	٥٠,٢-	المجموع	
٠,٧	٥,٢-	٥,٧	٤,٠	مواطنون	هولندا
٣٤,٤	٢٢,٦	٣٢,٢	٢٤,٠	أجانب	
٣٥,١	١٧,٥	٣٧,٨	٢٨,٠	المجموع	

المصادر: ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)، Statistisches Jahrbuch, Statistisches Bundesamt، عدة سنوات (ويسبادين)؛ بلجيكا، Institut National de Statistique Annuaire Statistique de la Belgique، عدة سنوات (بروكسل)؛ السويد Statistiska Centralbyran Statistical Abstract of Sweden، عدة سنوات (استكهولم)؛ سويسرا Bundesamt für Statistik Statistischer Jahrbuch der Schweiz، عدة سنوات (بيرن)؛ المملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وايرلندا الشمالية المكتب الإحصائي المركزي، الملخص السنوي للإحصاءات، عدة سنوات (لندن): هولندا، Centraal Bureau voor de Statistiek Jaarstatistiek van de Bevolking عدة سنوات (لاهاي). ١١٢ - وعلى الرغم من أن التغييرات التي كانت تأخذ مجراها في أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق خلال عقد الثمانينات أسهمت في زيادة الهجرة الى الخارج من هذه المنطقة، فإن هذه الهجرة كانت محصورة الى حد كبير في التدفق الخارجي لأشخاص من أصل يهودي أو ألماني أو أرميني أو يوناني ممن كانت لهم أوطان في الخارج حيث أمكن قبولهم كمهاجرين الى الداخل أو دعمتهم بلدان، مثل فرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية، كانت على استعداد لقبولهم فيها لأغراض إعادة التوطين. وقدّر أن عدد الأشخاص الذين غادروا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق لأغراض الاستيطان في الخارج زاد من ٤٤ ٠٠٠ شخص خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨١ الى ٢٠٨ ٠٠٠ شخص خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩. وفي عام ١٩٩٠ وحده غادر اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق عدد إضافي يبلغ ٣٧٧ ٠٠٠ شخص، كان نحو ١٨٥ ٠٠٠ منهم من السوفيات اليهود الذين استوطنوا من جديد في اسرائيل. وفي عام ١٩٩١، سمحت اسرائيل بدخول عدد إضافي يبلغ ١٥٠ ٠٠٠ شخص من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق.

١١٣ - وفي آسيا، تشير الإحصاءات المتعلقة بعدد العمال المهاجرين الذين سجلوا في بلدانهم الأصلية قبل المغادرة الى أن هذا العدد استقر عند حوالي ١,١ من ملايين الأشخاص سنويا خلال عقد الثمانينات. بيد أن هذه البيانات لا تمثل إلا التدفقات الإجمالية إلى الخارج، لأنه كان يجري تعداد بعض الأفراد عدة مرات إذا كانت عقودهم في الخارج قصيرة الأجل. ورغم أن غرب آسيا لا تزال هي الجهة الرئيسية التي يقصدها العمال المهاجرون من آسيا، فإن حصتها انخفضت خلال عقد الثمانينات (انظر الشكل العاشر). وهكذا فإن نسبة العمال الذين يتجهون الى جهات أخرى زاد من ٥ في المائة خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٠ الى ١١ في المائة في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩. وتشمل الوجهات الجديدة للعمال المهاجرين الآسيويين بروني دار السلام، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، وماليزيا، ومقاطعة تايوان التابعة للصين، وهونغ كونغ، واليابان. وبما أن العديد من هذه البلدان المستوردة لليد العاملة تعوزها الأحكام التي تسمح بدخول العمال الأجانب غير المهرة، فإن هجرة اليد العاملة أخذت تزداد على هامش القانون. فاليابان، بصفة خاصة، أصبحت مركز اجتذاب للعمال المهاجرين غير الموثقين. فبحلول منتصف عام ١٩٩١ كان يوجد في هذا البلد، حسب التقديرات، ١٦٠ ٠٠٠ من الأجانب الذين يقيمون فيه بصورة غير مشروعة. وبالإضافة الى ذلك، زادت الهجرة القانونية الى اليابان أيضا خلال أواخر عقد الثمانينات ومطلع عقد التسعينات، خاصة بعد إدخال تعديل على قانون مراقبة الهجرة والاعتراف باللاجئين في اليابان سمح للجيل الثاني والثالث من اليابانيين الذين هاجروا من اليابان بالحصول على اذونات بالإقامة الى آجال طويلة. ونتيجة لذلك، زاد عدد البرازيليين في اليابان من ١٥ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٨٩ الى ما يربو على ٥٦ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٩٠، حين بدأ سريان ذلك التعديل، وزاد هذا العدد مرة أخرى الى قرابة ١٢٠ ٠٠٠ شخص بحلول عام ١٩٩١. وفي ذلك العام بلغ مجموع الأجانب المسجلين في اليابان ١,٢ من ملايين الأشخاص، وفي ذلك زيادة كبيرة عن الـ ٨٥٠ شخص الذين سجلوا في عام ١٩٨٥.

الشكل العاشر -
التدفق الخارجي للعمال المهاجرين من آسيا^(أ)
حسب الوجهة المقصودة وسعر النفط الخام،
١٩٨٩-١٩٨٢

المصادر: World Population Monitoring, 1993 (منشورات الأمم المتحدة، سيصدر لاحقاً)؛ وحولية السلع
الأساسية للأونكتاد، ١٩٩١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.91.II.D.9).

(أ) باستثناء العمال المهاجرين من الصين وفيت نام وميانمار ونيبال.
(ب) لا توجد بيانات فيما يتعلق بالهند.

٢ - السياسات

١١٤ - على الرغم من أنه أبلغ عن حدوث تغييرات قليلة فقط في السياسات الدولية بشأن الهجرة منذ التقييم السابق الوارد في World Population Monitoring, 1991 (الأمم المتحدة، ١٩٩٢ ب)، وقع حدثان سياسيان كانت لهما آثار كبيرة في حركات الهجرة العالمية والسياسات الوطنية في الآونة الأخيرة. كان الحدث الأول أزمة الخليج، التي عجلت في المغادرة المفاجئة لحوالي مليوني مهاجر من العراق والكويت والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى. وكان الحدث الثاني التغييرات السريعة في أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، التي تمخضت عن آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية حادة بالنسبة لكل من البلدان المرسلات والبلدان المستقبلة، حين قامت فجأة أعداد كبيرة من الناس بمحاولة مغادرة بلدانها الأصلية.

١١٥ - ولم تحدث منذ عام ١٩٨٩ سوى تعديلات قليلة نسبيا في السياسات التي تتناول الهجرة الدولية. وقد حدثت معظم التغييرات الملحوظة في سياسات الهجرة خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٩، حين ارتفعت النسبة المئوية للبلدان التي تريد تخفيض الهجرة من ١٩ إلى ٣٢ في المائة. وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٣، ازدادت هذه النسبة من ٣٢ إلى ٣٥ في المائة. أما فيما يتعلق بسياسات الهجرة إلى الخارج، انعكست الحالة بالفعل في السنوات الأخيرة: فقد هبطت النسبة المئوية للبلدان التي تسعى إلى تخفيض الهجرة إلى الخارج من ٢٥ إلى ٢٠ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٣. وبناء على التحليل السابق، يبدو أنه على الرغم من الانشغال المتزايد بالهجرة إلى الداخل ونتائجها، لم تكن سوى أكثر من الثلث بقليل من الحكومات في العالم تريد تخفيض مستوى الهجرة إلى الداخل. وفضلا عن ذلك، فإن تفصيل هذه البيانات حسب مستوى التنمية لا يؤدي إلى استنتاج مختلف. فالنسبة المئوية للسياسات الرامية إلى تخفيض الهجرة إلى الداخل بين البلدان المتقدمة النمو هي ٣٩ في المائة، في مقابل ٣٤ في المائة بين البلدان النامية. وبالمثل، فالفرق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من حيث سياسات الهجرة إلى الخارج فرق طفيف، إذ أن ٢٠ في المائة من البلدان المتقدمة النمو لها سياسات معمول بها ترمي إلى تخفيض الهجرة إليها، في مقابل ١٩ في المائة من البلدان النامية.

١١٦ - وإن تحليلًا مشتقا من مقارنة بين سياسات الحكومات بشأن الهجرة إلى الداخل والنسبة المئوية للسكان الذين ولدوا في بلد أجنبي أو لهم جنسية أجنبية يوحي بأنه، في حين أن سياسات الهجرة إلى الداخل تتأثر بالحجم النسبي للسكان الأجانب إلى حد ما، فإنها ليست نتيجة لهذا الحجم (انظر الجدول ١٤). والنسبة المئوية المتوسطة للسكان المولودين في الخارج بين البلدان ذات السياسات الرامية إلى زيادة الهجرة هي ١١,٢ في المائة؛ والنسبة المئوية المتوسطة بالنسبة للبلدان التي ترغب في الحفاظ على نسبة الهجرة إليها أو لا تتدخل هي ٣,١ في المائة؛ أما بالنسبة للبلدان التي تسعى إلى تخفيض الهجرة إليها، فالنسبة المئوية المتوسطة هي ٣,٩ في المائة. غير أن هذه البيانات الكلية تخفي إلى حد ما التنوع بين البلدان التي تشترك في نفس السياسة بصدد الهجرة إليها. ويكشف تفصيل هذه البيانات حسب البلد أن سياسة معينة بصدد الهجرة يمكن أن تضم نطاقا واسعا من الأحجام النسبية للسكان المولودين في الخارج.

الجدول ١٤ - سياسات الحكومات بشأن الهجرة إلى الداخل، حسب النسبة المئوية للسكان المولودين في الخارج^(١)
(عدد البلدان)

السياسة بشأن الهجرة إلى الداخل			
باتجاه المحافظة			
باتجاه الزيادة	على النسبة الراهنة	باتجاه التخفيض	المجموع
المولودون في الخارج (نسبة مئوية)			
٢	٤٣	٢٥	٧٠
أقل من ٠,٥			
١	١٢	٥	١٨
من ٠,٥ إلى ١٠,٠			
٢	٨	٩	١٩
من ١٠,١ إلى ٣٠,٠			
١	٧	٨	١٦
أكثر من ٣٠,٠			
٦	٧٠	٤٧	١٢٣
عدد البلدان			
١٤,٢	٨,٥	١٣,٥	١٠,٧
المتوسط			
١١,٢	٣,١	٣,٩	٣,٧
النسبة الوسطى			

المصادر: الحولية الديمغرافية للأمم المتحدة، إصدارات مختلفة؛ ومصرف بيانات السياسات السكانية الذي ترعاه شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

(أ) بناء على ١٢٣ بلدا متقدم النمو وناميا توافرت بشأنها النسبة المئوية للسكان الذين ولدوا في الخارج أو يحملون جنسية أجنبية.

١١٧ - وعلى المستوى الإقليمي، فإن السياسات الرامية إلى تخفيض الهجرة إلى الداخل منتشرة بشدة في أوروبا، حيث يجري العمل بمثل هذه السياسات في ثلثي بلدانها تقريبا. ويمكن أن ينظر إلى سياسات الهجرة إلى الداخل في بلدان أوروبا المستقبلية في التسعينات بوصفها رد فعل لظاهرتين: الفارق الاجتماعي - الاقتصادي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والتغيرات السياسية والاقتصادية الحادة التي تحدث في أوروبا الشرقية وبلدان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق المستقلة حديثا. وقد استقرت السياسة الأوروبية بصدد الهجرة إلى الداخل حتى هذا التاريخ على ثلاثة أركان. فالركن

الأول ما زال يضم السياسات التي تركز على وضع حد للتدفق المتزايد من ملتمسي اللجوء والمهاجرين غير الموثقين القادمين من البلدان النامية وأوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق. وقد ولدت العداء والتخوف المتزايدان المهاجرين في عدد من البلدان المضيفة دافعا إضافيا إلى مراقبة دخول المهاجرين. ومن مظاهر هذا القلق عقد اجتماعات في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ لبحث هذه المشكلة واقتراح الحلول بصدد التدفق الحالي والتدفق المتوقع في المستقبل. أما الركن الثاني في السياسة الأوروبية بصدد الهجرة فقد تمثل في قيام الحكومات، إلى جانب فتح الحدود فيما بين الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، بمحاولة تنسيق سياساتها الوطنية بشأن الهجرة الدولية واللاجئين حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، موعد بدء السوق الأوروبية الوحيدة. وأخيرا، تمثل الركن الثالث للسياسة الأوروبية إزاء الهجرة في مواصلة تسهيل قيام الحكومات المضيفة بإدماج فئات اللاجئين المقيمين أصلا.

١١٨ - وبالنظر إلى البيئة الاقتصادية والسياسية الحالية، فإنه لا يبدو من المحتمل حدوث أي تحرر في سياسات الهجرة في أوروبا في المستقبل القريب. فمجموع الضغوط الناجمة عن معدل بطالة كلية بلغت ٩,٤ في المائة في عام ١٩٩٢ في ١٧ بلدا أوروبيا (عدا أوروبا الشرقية) وعداء متزايد من جانب الجمهور تجاه أي تساهل في قيود الهجرة، قد يسفر عن قصر الهجرة في المستقبل على فئات العمال ذوي المهارات العالية التي حصل فيها نقص حاد.

١١٩ - ومن بين البلدان المتقدمة الأخرى، أعربت كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وكلاهما بلدان مستقبلان تقليديا، عن رضاها بمستوى الهجرة لديهما، ولو أن كندا تسعى إلى رفع مستوى الهجرة الدائمة، في حين تجنح الولايات المتحدة إلى إبقائها على حالها. وكان الهدف من قانون الهجرة في الولايات المتحدة لعام ١٩٩٠ زيادة القدرة التنافسية لاقتصاد الولايات المتحدة عن طريق السماح بدخول مهاجرين أعلى ثقافة وأكثر مهارة، مع الاستمرار في التأكيد على لم شمل الأسرة.

١٢٠ - وقد أدى تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق إلى تحويل الهجرة الداخلية في السابق إلى هجرة دولية. وعلى الرغم من عدم حدوث تدفق المهاجرين الكبير الذي كان متوقعا من الاتحاد السوفياتي، حيث يبلغ مجموع السكان ٢٨٥ مليون نسمة ويتألفون من حوالي ١٣٠ جماعة إثنية، لا يزال في هذه المنطقة إمكانات هجرة كبيرة. وقد أقر في أيار/مايو ١٩٩١ من حيث المبدأ قانون جديد يسمح لكل شخص يحمل جواز سفر بالهجرة، وكان من المقرر أن يبدأ نفاذه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. بيد أن تكاليف جواز السفر الكبيرة - وهي ما تعادل أجور ثلاثة أشهر وسطيا - ستشكل عقبة مالية بالنسبة للكثير من الناس.

١٢١ - وفي إفريقيا، فإن غينيا الاستوائية وناميبيا هما فقط البلدان اللذان يسعيان إلى رفع مستوى الهجرة من أجل الاستيطان الدائم. إذ أبلغ العدد الأكبر من الحكومات، ٢٤ حكومة، بأنها تتدخل، في حين تهدف ١٧ حكومة إلى تخفيض المستوى، وتريد ١٠ حكومات إبقاء التدفق الحالي للمهاجرين على حاله. وفي عام ١٩٩٢، أبلغت حكومة ناميبيا المستقلة حديثاً بأنها تخفف من قيود الهجرة بقصد تشجيع الأجانب، ومعظمهم من رجال الأعمال والمقاولين من آسيا، على الهجرة والاستثمار في البلد.

١٢٢ - ومن بين بلدان منطقة أمريكا اللاتينية، فإن معظم البلدان، ٢١ بلداً من أصل ٣٣، تمارس سياسات لإبقاء مستوى الهجرة الحالي على حاله أو عدم التدخل. وهناك جانب مثير للاهتمام في سياسات الهجرة في أمريكا اللاتينية، وهو إبلاغ ثلاثة بلدان (الأرجنتين وأوروغواي وغيانا) بأنها تسعى إلى رفع مستوى الهجرة الدائمة. ومع تذكر موجات الهجرة الأولى من الأوروبيين إلى أمريكا الجنوبية، يقوم عدد من البلدان في المنطقة دون الإقليمية بدراسة الطرق لتسهيل هجرة العمال المهرة من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق. وتقتراح إحدى هذه الخطط، وقد أعلنت عنها الأرجنتين في شباط/فبراير ١٩٩٢، تشجيع الهجرة من أوروبا الشرقية والوسطى إلى باتاغونيا والمناطق غير المأهولة الأخرى في البلد. كما تدعو خطة الحكومة إلى قبول ١٠٠ ٠٠٠ مهاجر من الاتحاد السوفياتي السابق، على أن تقوم الجماعة الأوروبية بتمويل هذه الخطة جزئياً.

١٢٣ - وتقوم أيضاً أوروغواي وباراغواي وبوليفيا وشيلي وفنزويلا بدراسة الطرق لتعزيز الهجرة. فحكومة شيلي تنظر حالياً في خطة لاجتذاب المهاجرين المهرة من أوروبا الشرقية. وفي فنزويلا، تقوم وزارة التخطيط بتنظيم توظيف ٥٠ ٠٠٠ فني من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية خلال السنوات الخمس القادمة، وذلك بالاستناد إلى طلبات مفصلة من أرباب العمل المحتملين في القطاع الخاص. وسيتلقى هؤلاء المهاجرون المختارون عملاً مضموناً مع السفر مجاناً إلى فنزويلا، كما يتلقون دفعة نقدية للمساعدة في تغطية تكاليف الانتقال والتدريب على اللغة.

١٢٤ - وفي آسيا، فإن الهجرة هي مسألة متميزة تماماً عنها في المناطق الأخرى، من حيث أنها (أ) منظمة؛ (ب) وتشجعها البلدان المرسلّة بسبب التحويلات المالية الكبيرة؛ (ج) ويميزها المعدل المتزايد في الهجرة غير القانونية وفي نسبة العملات الشابات بين المهاجرين. وضمن المنطقة الآسيوية، كان هناك نمو كبير في الهجرة التعاقدية في العقد الماضي، حيث توحى التقديرات بوجود ١ مليون عامل من هذا النوع في آسيا و ٣ ملايين آخرين في منطقة الخليج. وفي البلدان المصدرة لليد العاملة، التي تتضمن الأردن واندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وتايلند وجمهورية كوريا وسري لانكا والصين والفلبين وماليزيا ومصر ونيبال والهند واليمن، كان لأزمة الخليج عواقب شديدة سواء على المستوى الوطني أم على مستوى المهاجرين الأفراد. فإثر غزو الكويت، قدر عدد المهاجرين العرب والآسيويين الذين اضطروا إلى العودة

إلى بلدان المنشأ من العراق والكويت والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى بما لا يقل عن مليوني نسمة. كما قدرت الخسائر في التحويلات النقدية إلى البلدان المصدرة لليد العاملة بحوالي ٧٥٠ مليون دولار، وهذا ما أسهم بدوره في أزمة العملات الأجنبية في بلدان كثيرة، وبخاصة في باكستان وبنغلاديش وسري لانكا والفلبين والهند.

١٢٥ - وبالنسبة لسياسات الهجرة الدولية في غرب آسيا، فإن الاندفاع نحو تخفيض الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية، الذي كان جارياً بالفعل في كثير من البلدان المستوردة لليد العاملة في أواخر عقد الثمانينات، قد ازداد شدة في أعقاب حرب الخليج. إذ شرعت حكومة الكويت، التي أخذت تخشى من الإفراط في الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية (٦٠ في المائة من السكان كانوا من الأجانب في عام ١٩٨٥)، في تشجيع عمالة الكويتيين في القطاع الخاص في عام ١٩٨٩. وإثر تحرير البلد في عام ١٩٩١، سمح للمقيمين السابقين من غير الوطنيين بالبقاء أو العودة، مع إخضاع عملهم لقيود أكثر شدة بكثير. وفي محاولة لتعزيز النسبة العمانية بين السكان وتخفيض نسبة الأعراب، أصدرت عمان أنظمة في عام ١٩٩٢، تزود القطاع الخاص بحوافز على تدريب العمانيين لم يسبق لها مثيل، بما في ذلك تقديم منح تغطي ٥٠ - ٨٠ في المائة من رواتب المتدربين.

١٢٦ - وفي أوقيانوسيا، فإن نيوزيلندا فقط هي التي تتبع سياسة زيادة مستوى الهجرة الحالي؛ في حين يسعى بلد آخر إلى تخفيض هذا المستوى (اتحاد دول ميكرونيزيا)، وهناك بلدان أبلغا عن عدم تدخلهما (جزر مارشال وفانواتو)، أما البلدان التسعة المتبقية فتسعى إلى إبقاء المستوى على حاله.

ثالثاً - السكان والبيئة: الأرض والغابات والمياه

١٢٧ - إن الحجج الداعية إلى تخفيض معدل النمو السكاني، المقدمة في الدرجة الأولى لأسباب تقول بأن ارتفاع هذا المعدل يعيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، قد اكتسبت بعداً إضافياً، وهو: حماية البيئة العالمية. كما أخذت العوامل السكانية تعتبر باطراد في إطار قوى كثيرة تؤثر على قاعدة الموارد البيئية التي تعتمد عليها في نهاية الأمر التنمية المستدامة.

١٢٨ - ففي البلدان المتقدمة، معظم الضغط البيئي، إن لم يكن كله، ناجم عن أنماط الإنتاج والاستهلاك والتكنولوجيا؛ ونتيجة لذلك، أصبحت الصلة بالسكان في غاية الضعف. بيد أن الطلبات المنهالة على الموارد الطبيعية الأساسية المتجددة في البلدان النامية، من أرض صالحة للزراعة وغابات ومياه، والتي زادت حدة من جراء النمو السكاني السريع في العقود الأخيرة، قد تجاوزت غالباً قدرات تلك الموارد على التجدد. وفي عدد متزايد من الحالات، تبين أن الضغط السكاني متصل بازدياد الأرض المستغلة؛ وإعادة توزيع الأرض

الزراعية العالية الجودة إلى استعمالات غير زراعية في عملية التحضر؛ وتجزؤ قطع الأرض المستغلة؛ وكسح المهاجرين أشجار الغابات؛ وتكثيف الإنتاج الزراعي بطرق يصاحبها تدهور في جودة الأرض؛ والمنازعات على الأراضي.

١٢٩ - وخلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩ حتى ١٩٨٧-١٩٨٩، وعلى الرغم من الضغط الشديد النازل على الأرض الزراعية من جراء ازدياد الاستعمالات غير الزراعية والخسائر الكبيرة في الأراضي الزراعية من جراء التحات، ازدادت الأرض المزروعة بمقدار ٠,٨ في المائة في آسيا و ٤,٤ في المائة في افريقيا و ١٠,٩ في المائة في أمريكا الجنوبية. ولما كان الاتجاه هو نحو استغلال المواقع ذات الأرض الجيدة أولاً، فإن التوسع في الأراضي يحتاج باطراد إلى استعمال الأراضي الهامشية، أي غابات المطر الاستوائية أو السفوح المنحدرة أو الأراضي شبه القاحلة. وعلى الرغم من أن الأراضي التي يحتمل أن تكون صالحة للزراعة وافرة نسبياً في أمريكا اللاتينية و افريقيا وأجزاء من جنوب آسيا، فأكثرها ذات تربة فقيرة جداً أو أنها تقع في مناطق ذات ظروف مائية سيئة للغاية أو أنها تشكل مخاطر صحية غير عادية.

١٣٠ - وعلى الرغم من التوسع في الأراضي، ما برحت عدم المساواة في توزيع الأراضي مشكلة واسعة الانتشار. فعدم ملكية الأرض مشكلة واسعة الانتشار، حيث تبلغ النسب المئوية للأسر الزراعية التي بلا أراضٍ حوالي ١٧ في أمريكا اللاتينية، و ١١ في الشرق الأوسط، و ١٥ في جنوب آسيا، و ٦,٥ في افريقيا. والأكثر أهمية في هذا، أن أسر صغار الملاكين، التي تمتلكها أصغر من أن توفر معيشة مستديمة، تشكل حوالي ٦٠ في المائة من الأسر الزراعية في البلدان النامية كمجموعة. وارتفاع نسبة الأسر من صغار الملاكين هي إلى حد كبير نتيجة النمو السكاني السريع في ظل قواعد وراثية لقسمة الأرض تتميز بها معظم البلدان النامية، مما أسهم في تجزئة الممتلكات الزراعية. وتجزؤ الأرض بفعل السكان يميز بلدان نامية كثيرة وهو مثبت بالوثائق بالنسبة لبينغلاديش وبوروندي ورواندا وغواتيمالا وملاوي ونيبال وهايتي والهند و هندوراس وجنوب شرقي نيجيريا. ونظراً لأن تجزئة الأرض لا يقابلها إدخال تقنيات زراعية مكثفة ومستديمة بيئياً (مثل المحاصيل المقحمة)، فإن المزارعين الذين يملكون قطع أرض صغيرة جداً مرغمون على "إنهاك" أراضيهم عن طريق تقصير فترة الحراثة بلا زرع وقطع الأشجار المتبقية، إلى آخره؛ أو الهجرة والانخراط في ممارسات لتوسيع الأرض ذات آثار إيكولوجية مدمرة على الأراضي الهامشية، التي لا تناسب تربتها وظروفها المناخية زراعة المحاصيل السنوية.

١٣١ - كما أخذ النمو السكاني يشكل تحدياً للممارسات الزراعية التقليدية. فعلى سبيل المثال، في أجزاء من افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كان في الظروف الزراعية - الإيكولوجية وانخفاض الكثافة السكانية ضمان في السابق لديمومة التنقل بين الاستغلال الزراعي وارتياح الكلاً ضمن إطار القواعد العرفية لملكية الأرض الجماعية وتوزيع حقوق الاستغلال على أعضاء المجتمع المحلي. بيد أن أهم عناصر هذا النظام

الزراعي - وهو القدرة على التنقل في الأرض ضمن حدود المجتمع المحلي - قد تقوض في العقود الأخيرة من جراء الضغط السكاني الذي أدى إلى نقص في الأراضي ومنازعات بشأنها.

١٣٢ - لقد قيل الكثير عن دور النمو السكاني في اجتثاث الغابات، ولا سيما اجتثاث الغابات الإستوائية الرطبة، التي تغطي أكثر من ١,٥ بليون هكتار والتي هي أغنى النظم الايكولوجية من حيث الكتل الحيوية والتنوع البيولوجي الموجودة على الأرض. ويقع حوالي ثلثا هذه الغابات الاستوائية في أمريكا اللاتينية، والباقي موزع بين افريقيا وآسيا. ويقدر أن اجتثاث الغابات الاستوائية ماض بمعدل يتراوح بين ١٧ و ٢٠ مليون هكتار سنويا في أواخر عقد الثمانينات، أي حوالي ٠,٩ في المائة سنويا. وفي حين أن الطلب على الأراضي من جانب أعداد متزايدة من المزارعين الذين بلا أرض أو من صغار الملاكين يعتبر غالبا القوة المحركة في عملية تدمير الغابات الاستوائية الرطبة، فإن أهم الأسباب في زوال الغابات الاستوائية هي قطع الأشجار لأغراض تجارية في افريقيا وجنوب شرقي آسيا، وتربية المواشي في أمريكا الوسطى واللاتينية. وبالإضافة إلى الأضرار المباشرة التي تصيب الغابات من جراء ذلك، فإن قطع الأشجار وتربية الحيوانات هما أيضا عاملان هامين في تمكين المزارعين الذين بلا أرض والعاطلين عن العمل وصغار الملاكين من الاستيطان في الغابات الاستوائية الرطبة. إذ أنه من الصعب للغاية اختراق غابات المطر الاستوائية في الظروف العادية، بيد أن الطرق المؤدية إليها التي شقت من أجل عمليات قطع الأشجار وتربية المواشي قد فتحت أجزاء كبيرة من غابات المطر الاستوائية التي لم يكن في مقدور الأفراد في السابق الوصول إليها كي ينتزعوا قطعة من الأرض.

١٣٣ - كما أن قطع الأشجار من أجل الحصول على الحطب هو أيضا سبب رئيسي في زوال الغابات الاستوائية الجافة والمناطق المشجرة غير الغابية الواقعة قرب المستوطنات البشرية الكثيفة في افريقيا وجنوب آسيا. فالسكان الذين يواجهون نقصا في الحطب معظمهم من فقراء الريف الذين يعيشون في المناطق القليلة الأمطار والفقيرة التربة والمعشوشبة وشبه الصحراوية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. إذ يعيش حوالي ١,٣ بليون نسمة في مناطق يستهلك فيها الحطب بمعدل أسرع من نمو الأشجار مرة ثانية: ٧٠ مليون نسمة في شمال افريقيا وغرب آسيا؛ و ١٤٥ مليون نسمة في الأجزاء الجافة في أمريكا اللاتينية؛ و ١٣٠ مليون نسمة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بشكل رئيسي في مناطق السهوب الواقعة في غرب القارة ووسطها وجنوبها الشرقي؛ و ٧١٠ ملايين نسمة في ريف آسيا ومدنها الصغيرة، بشكل رئيسي في سهلي نهري الهندوس والغانج العظيمين وفي جنوب شرقي آسيا. وفي حين أن النمو السكاني السريع يسهم إلى حد كبير في زيادة الطلب على الحطب، فإن استهلاك الحطب هو إلى حد كبير من الأمور الخاضعة للدخل: فهو ينخفض مع ازدياد دخل الأسرة واتساع حجم المدينة، مما يدل على أن نمو الدخل المستمر والتحضر سيقللان من شأن مصدر الضغط هذا على الغابات. بيد أن الموقف سيزداد سوءا في

كثير من البلدان في الأجلين القصير والمتوسط، بسبب اعتماد السكان الحضر على فحم الخشب بشكل متزايد.

١٣٤ - وفي حين أن المسحوب السنوي العالمي من المياه يعادل حوالي ١٠ في المائة من الإمدادات الإجمالية المتجددة، فقد أصبح الماء فعلاً مورداً نادراً في أجزاء كثيرة من العالم. إذ يعاني حوالي ٨٠ بلداً، تضم ٤٠ في المائة من سكان العالم، من نقص خطير في المياه. وجل الماء المستهلك في العالم يذهب إلى الزراعة المسقية، التي يبلغ نصيبها حوالي ٧٠ في المائة من مسحوب المياه الإجمالي. ومن المتوقع أن تستمر معدلات استخدام المياه في الارتفاع فترة طويلة من القرن القادم، من جراء معدل سقاية لا يزال يأخذ في الارتفاع في أجزاء كثيرة من العالم. وتدل الاسقاطات التي أعدها علماء المياه على أن تلبية الطلب على الماء حتى عام ٢٠٠٠ قد يتطلب فعلاً جميع إمدادات المياه العذبة الصالحة للاستعمال في شمال إفريقيا وغرب آسيا.

الحواشي

(١) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) بما في ذلك تعقيم الذكور والإناث، وأدوات منع الحمل داخل الرحم (IUD)؛ وحبوب منع الحمل؛ وهرمونات منع الحمل التي تحقن أو تزرع؛ وأغلفة الاتصال الجنسي العازلة (Condom)؛ وأساليب إعاقه الحمل عند المرأة - الحاجب (Diaphragm)، وغطاء عنق الرحم، والرغوة، والمرهم، والهبام، والإسفننج القاتل للسائل المنوي.

المراجع

United Nations (1992a). Abortion Policies: A Global Review, vol. I, Afghanistan to France. ST/ESA/SER.A/129. Sales No. E.92.XIII.8.

----- (1992b). World Population Monitoring, 1991, ST/ESA/SER.A/126. Sales No. E.92.XIII.2.

----- (1993). Abortion Policies: A Global Review, vol. II, Gabon to Norway. ST/ESA/SER.A/129/Add.1. Sales No. E.94.XIII.2.

----- (forthcoming a). Abortion Policies: A Global Review, vol. III, Oman to Zimbabwe. ST/ESA/SER.A/129/Add.2.

----- (forthcoming b). World Population Monitoring, 1993.
